

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة ١٤٥٨

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الثلاثاء، ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد حسام الدين ألا..... (الجمهورية العربية السورية)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.18-22817(A)



* 1 8 2 2 8 1 7 *

الرئيس (تكلم بالعربية): السيدات والسادة، الزملاء الأعزاء، أسعد الله صباحكم، أعلن افتتاح الجلسة العامة رقم ١٤٥٨ لمؤتمر نزع السلاح. أصحاب السعادة، الزملاء الأعزاء، السيد مولر، السيدات والسادة، بما أن جلسة اليوم هي أول جلسة عامة لمؤتمر نزع السلاح تنعقد برئاسة الجمهورية العربية السورية، اسمحوا لي بدايةً وبعد أن نباشر بجدول أعمالنا لهذا اليوم أن أدلي ببعض الملاحظات الاستهلالية لتوضيح المقاربة التي ستعتمدها الرئاسة السورية للمؤتمر خلال الأسابيع الأربعة القادمة، وأن أشير بالتقدير للدور الذي اضطلعت به الرئاسة الثلاث السابقة، السيدات والسادة سفراء سويسرا والسويد وسري لانكا، وبالتعاون المثمر والبناء في إطار آلية الرئاسة الست التي أثبتت جدواها رغم اختلاف أولويات هذه الدول في مؤتمر نزع السلاح، ويسعدني وجود الأمين العام للمؤتمر السيد مايكل مولر بيننا اليوم.

تشرف الجمهورية العربية السورية بتولي رئاسة مؤتمر نزع السلاح خلال العام ٢٠١٨، وذلك للمرة الثالثة منذ انضمامها للمؤتمر عام ١٩٩٦. وأود التأكيد على أن الرئاسة السورية ستسترشد في عملها بالنظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح ومبادئ المهنية والشفافية التي تحكم دور ومتطلبات الرئاسة، وستكون منفتحة وإيجابية مع جميع المساهمات البناءة والجديدة. وأعبر عن تطلعي للعمل مع أعضاء المؤتمر بكامل الشفافية والمهنية مع التشديد في الوقت نفسه على أهمية التزام الدول الأعضاء بالعمل في أجواء إيجابية، بطريقة تحترم النظام الداخلي للمؤتمر، وتركز على ولايته ودوره، وعلى القضايا المدرجة على جدول أعماله، والابتعاد عن المواقف المدفوعة بالاعتبارات السياسية التي لا تساهم سوى في توتير الأجواء وإفساد مناخات التعاون والحوار الإيجابي.

إن الجمهورية العربية السورية تؤمن بشكل راسخ بأهمية مؤتمر نزع السلاح، وبالحفاظ عليه باعتباره المنتدى التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح، والذي يمكن من خلاله أن يتحقق نزع السلاح النووي والوصول إلى عالم خالٍ من الأسلحة النووية وضمان الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي باعتباره إرثاً مشتركاً للبشرية. ومن دواعي الأسف أن المفاوضات في المؤتمر ظلت في حالة جمود لما يزيد عن عقدين، وبالطبع فإننا ندرك تأثيرات البيئة الأمنية الدولية والإقليمية الراهنة، والطبيعة المعقدة للقضايا التي تقع ضمن اختصاص المؤتمر، والطيف الواسع من المواقف بشأنها، وندرك حجم التعقيدات التي تكتنف خروج المؤتمر من حالة الجمود التي يواجهها، والمصاعب المتصلة بالتوصل إلى توافق حول برنامج عمل للمؤتمر. لكننا نؤمن أيضاً بأن هذا الواقع لا يجب أن يحول دون مواصلة الجهود الجادة للتوصل إلى تفاهات حول برنامج عمل بولاية تفاوضية، وأن سبب الجمود في أعماله لا يكمن في إجراءات المؤتمر، بل في غياب الإرادة السياسية التي من شأنها تحقيق أهدافه.

لقد شهدت دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٨ جهوداً مضيئة أدت إلى تحقيق تقدم مشجع عندما تمكّن المؤتمر من اعتماد مقررين هامين أتاحا تشكيل لجان العمل الفرعية الخمس ومباشرة عملها وفق برنامج زمني محدد، وأعترم إجراء مشاورات مع منسقي الهيئات الفرعية التي باشرت عملها خلال الأسبوعين الماضيين، للاستماع إلى تقييمهم الأولي للنقاشات، والتماس آرائهم وتوقعاتهم بشأن أولويات المرحلة القادمة من الرئاسة السورية، وكي أؤكد لهم دعمي للعمل الذي يضطلعون به وفقاً للبرنامج الزمني المحدد.

ومع الأخذ بالاعتبار أن المقرر الوارد في الوثيقة CD/2119 قد أكد على عدم المساس بالمسؤوليات الملقاة على عاتق الرئيس بموجب النظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح، بشأن وضع برنامج عمل للمؤتمر، فإنني أعترز انطلاقاً من المسؤوليات التي أناطها النظام الداخلي برئيس المؤتمر، لا سيما المادتين ٢٨ و ٢٩ منه، المباشرة بمشاورات ثنائية مع الدول الأعضاء بغية الوصول إلى مقترحات مفيدة ومحددة بشأن برنامج عمل يحظى بتوافق الآراء والتشاور مع ممثلي المجموعات الإقليمية للتماس آرائهم حول سبل المضي قدماً في أعمال المؤتمر. وأدعو الدول الأعضاء التي تمتلك مقترحات محددة للتواصل مع الرئاسة بهذا الشأن، وسأقوم بإجراء هذه المشاورات بروح إيجابية بناءة وبشكل شفاف، وعلى التوازي مع استمرار الهيئات الفرعية في عملها وفقاً لبرنامجها الزمني المحدد. وفيما يتعلق بالجلسات العامة، فإنني أعترز الاستمرار في تنظيم جلسات عامة أسبوعية بطريقة تتيح للدول الأعضاء التعبير عن مواقفها بشأن الموضوعات المدرجة على جدول أعمال المؤتمر، وتخصيص الوقت الكافي للمشاركة في أعمال الهيئات الفرعية والمشاورات الثنائية. وأرجو أن أستمع إلى مقترحاتكم وملاحظاتكم بهذا الصدد، مع الإشارة إلى أنني سأقوم بإحاطة المؤتمر خلال الفترة القادمة بنتائج المشاورات.

اسمحوا لي الآن أن أتناول قائمة المتحدثين لهذا الاجتماع اليوم.

الوفود التالية سجلت على قائمة المتحدثين خلال الجلسة الحالية: الولايات المتحدة، أستراليا، بيلاروس، بلغاريا، ونيوزيلندا.

أعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): هذا يوم حزين ومخزٍ في تاريخ هذه الهيئة. ويمكننا القول ببساطة إنها لمفارقة أن النظام السوري، الذي لا يزال يمارس القتل العشوائي في حق شعبه بأسلحة محظورة بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية، يُفترض فيه أن يترأس هذه الهيئة. وبدلاً من الادّعاء بشرعية رئاسة سوريا لهذه الهيئة، يجب علينا جميعاً مساءلة النظام السوري وأولئك الذين يمكنونه من اقتراف جرائمه الوحشية.

وتعرب الولايات المتحدة عن غضبها من تصرفات سوريا، وتجاهلها الصارخ للالتزامات الدولية، وتجروها على تولي رئاسة هيئة ملتزمة بتعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار. وبالنظر إلى ما أظهرته سوريا من ازدراء واضح لعمل هذه الهيئة من خلال انتهاكها المتكرر للمعاهدات التي جرى التفاوض بشأنها هنا، فهي لا تتمتع بالمصداقية ولا بالسلطة المعنوية لتولي رئاسة مؤتمر نزع السلاح، وهي الهيئة ذاتها التي تفاوضت على اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وقد انضمت سوريا إلى تلك المعاهدة في عام ٢٠١٣، ومن الواضح أنها لم تكن تنوي الامتثال لالتزاماتها في ذلك الوقت أو لالتزاماتها الحالية، بالنظر إلى استمرارها في حيازة الأسلحة الكيميائية واستخدامها في أعمال همجية ضد شعبها.

إن استخدام النظام السوري للأسلحة الكيميائية ثابتٌ تاريخياً، وقد ساهم هذا النظام في معاناة إنسانية مروعة منذ بداية النزاع السوري في عام ٢٠١١، على الرغم من الجهود الدبلوماسية المستمرة. ولم يكن الهجوم المروع بالأسلحة الكيميائية في دوما في ٧ نيسان/أبريل إلا مثلاً مأساوياً آخر على التحدي الذي يمارسه نظام الأسد وعلى عدم احترامه المطلق لالتزاماته بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. كما تشكل الإجراءات التي تتخذها سوريا

انتهاكات صارخة للعديد من قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وأبرزها القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) الذي يطالب سوريا بتدمير جميع مخزوناتهما من الأسلحة الكيميائية ووقف استخدام الأسلحة الكيميائية.

إن تصرفات نظام الأسد تدل على ازدياد صارخ لالتزامات سوريا القانونية وتشكل تهديداً للقاعدة العالمية القائمة منذ فترة طويلة المتمثلة في عدم استخدام الأسلحة الكيميائية، والتي تعهد المجتمع الدولي بحمايتها. ويتعين على المجتمع الدولي أن يستخدم جميع الأدوات المتاحة لكي يوضح أننا لن نتسامح مع استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان ومن قبل أي شخص. وبطبيعة الحال، لا يقتصر تجاهل سوريا لالتزاماتها الدولية في مجال الحد من الأسلحة على حيازتها الأسلحة الكيميائية واستخدامها ضد الشعب السوري.

إن عدم امتثال سوريا منذ زمن طويل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولا اتفاق الضمانات الذي أبرمته مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بموجب معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية يجب كذلك أن يكون موجهاً فوراً لإسقاط أهليتها. فقد انقضت سبع سنوات منذ أن خلص مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى أن سوريا غير متمثلة لاتفاق الضمانات الخاص ببنائها بصورة سرية مفاعلاً غير معلن عنه لإنتاج البلوتونيوم. ومنذ ذلك الوقت، تجاهلت سوريا دعوات المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس محافظيها للتعاون مع الوكالة لمعالجة عدم امتثالها المستمر. وبدلاً من معالجة هذه القضايا على نحو بناء، سعت سوريا سعيًا حثيثاً إلى عرقلة تحقيق الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتشكيك في مصداقية تقييماها الفنية التي تستند إلى أسس قوية. وسلوك سوريا المعرقل وعدم امتثالها الصارخ لا يليقان بأي دولة تتولى رئاسة هذه الهيئة.

اسمحوا لي أن أتكلم بوضوح: لا يمكننا أن نسمح بأن يجري العمل كالمعتاد في مؤتمر نزع السلاح في ظل رئاسة سوريا هذه الهيئة. ولا يمكننا أن نغض الطرف عن رئاسة نظام يرمز لكل ما أنشئت هذه الهيئة لمنع. إن حضورنا اليوم لا يعني أي دعم أو تأييد لتفويض سوريا أو مصداقيتها في الاضطلاع بدور الرئيس. بل هو العكس في واقع الأمر. ولا يمكننا أن نجلس ونسمح للرئاسة السورية أن تباشر العمل دون اعتراض أو نقبل بأن يمارس المؤتمر عمله الروتيني تحت قيادة سوريا. وما نكنه من احترام كبير للغاية لأهمية مؤتمر نزع السلاح باعتباره مؤسسة يجعلنا لا نسمح بأن يحدث ذلك. وخلال الأسابيع الأربعة المقبلة، سنكون حاضرين في هذه القاعة لنكفل عدم قدرة سوريا على الدفع بالمبادرات التي تتعارض مع مصالح الولايات المتحدة، لكننا سنغير طبيعة وجودنا في الجلسات العامة تغييراً جذرياً. ولن تحضر الولايات المتحدة كذلك أي اجتماعات غير رسمية قد تقرر الرئاسة السورية عقدها. علاوة على ذلك، لن يحضر وفد الولايات المتحدة أي مناقشات تجريها الهيئات الفرعية للمؤتمر أثناء رئاسة سوريا. ونتطلع إلى استئناف المشاركة الطبيعية في جميع اجتماعات المؤتمر بعد انتهاء رئاسة سوريا.

ونشجع الآخرين على الانضمام إلينا للتعبير عن غضبهم من تصرفات سوريا واعتراضاتهم على ترؤس النظام السوري لمؤتمر نزع السلاح، وللعمل معنا لزيادة الضغط السياسي قصد محاسبة مرتكبي الهجمات الوحشية في سوريا على أفعالهم وعلى مواصلة انتهاكاتهم للالتزامات الدولية في مجال تحديد الأسلحة وعدم الانتشار.

السيدة مانسفيلد (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): أتحدث باسم أستراليا وكندا وتركيا لأعرب عن أسفنا لتولي سوريا رئاسة مؤتمر نزع السلاح. ونحن ملتزمون بالمؤتمر باعتباره المنتدى الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض في مجال نزع السلاح في العالم. ومع ذلك، نعتقد حكوماتنا اعتقاداً راسخاً أن مصداقية هذه الهيئة تتلاشى عندما تؤول رئاستها لممثل دولة خرقت خرقاً واضحاً التزاماتها الدولية المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار.

وعلى الرغم من الجهود الدولية المستمرة منذ أمد طويل لكفالة تدمير برنامج الأسلحة الكيميائية السوري المعلن، وهي الجهود التي أسهمنا فيها، خلصت تحقيقات دولية مستقلة إلى أن سوريا تواصل استخدام الأسلحة الكيميائية. واستخدام سوريا المتكرر لهذه الأسلحة، في ما يشكل انتهاكاً لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، أي الصك الذي يمثل أحد الإنجازات البارزة للمؤتمر، هو بمثابة انتهاك للقانون الدولي، فضلاً عن أنه انتهاك صارخ للمبادئ الإنسانية الأساسية.

إننا نود أن نسجل معارضتنا المبدئية للإجراءات التي اتخذتها سوريا سابقاً والتي لا تزال تتخذها فيما يتعلق باستخدام الأسلحة الكيميائية، وإن كنا نأمل أن ينهض المؤتمر بعمله على نحو بناء أثناء هذه الفترة.

الرئيس (تكلم بالعربية): المتحدث التالي على قائمتي هو بيلاروس.

السيد أمبرازيفيتش (بيلاروس) (تكلم بالروسية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أهنئكم على هذه الجلسة الأولى للمؤتمر التي تُعقد في ظل رئاستكم، وأن أؤكد لكم أننا نؤيد صلاحياتكم وسلطتكم. وأود كذلك أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر وفد سويسرا على تنظيم أعمال الهيئات الفرعية الخمس، التي عقدت أربع منها بالفعل اجتماعاتها الأولى.

إننا نرحب بالنتائج الأولى لعمل الهيئات الفرعية. فالدول لها مصلحة في قضايا نزع السلاح النووي ومنع سباق التسلح في الفضاء والتحديات والتهديدات الجديدة. ومن الأهمية بمكان أن تتوافق مصالح الدول بشكل عام مع خطة الأمانة العامة للأمم المتحدة لنزع السلاح التي أعلن عنها الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، في ٢٤ أيار/مايو في جنيف. وكما ورد في تلك الوثيقة، فإن المشاركة النشطة لجميع الدول، ولا سيما البلدان النامية، في المناقشات المتعلقة بالسياسة العامة تسهل تحقيق نتائج أكثر فعالية واستدامة في جميع مجالات السلام والأمن.

وتدين جمهورية بيلاروس أي استخدام غير مشروع لأسلحة الدمار الشامل، وفي رأينا أن هذه الأفعال تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين. والادعاءات بأن أسلحة الدمار الشامل قد استخدمت ادعاءات خطيرة للغاية، ونرى أنها تتطلب إجراء تحقيق صارم ونزيه في كل حالة على حدة.

لقد اتفقنا جميعاً في هذه القاعة بالذات على بعض آليات التحقيق في حالات استخدام أسلحة الدمار الشامل. وهذه الآليات معترفٌ بها على النحو الواجب في القانون الدولي، ونعتقد أنه من الضروري الحفاظ على سلطة ونزاهة الآليات القانونية الدولية القائمة للتحقيق في حالات استخدام أسلحة الدمار الشامل وإبعادها عن الضغط السياسي والتشويش

الذي يمكن أن ينجم عن أنواع مختلفة من الأخبار الزائفة. وكلنا ندرك تماماً الأضرار التي ألحقتها الأخبار الزائفة بالسياسة المعاصرة.

إن مؤتمر الأمم المتحدة لنزع السلاح ليس محكمة وليست له سلطة إجراء التحقيقات. وإنما ولايته تتمثل في وضع تدابير فعالة، لا سيما تدابير القانون الدولي، في مجال نزع السلاح الدولي وعدم الانتشار، ونحث جميع الأطراف على الالتزام بهذه الولاية.

وفي ظل هذا الزخم الإيجابي، يمكننا استخدام الوقت المتاح لنا على نحو مثمر. ولا يزال اعتماد المؤتمر برنامج عمله يمثل أولوية. ونعتقد أن الوقت قد حان منذ فترة طويلة للحسم بشكل دقيق في معنى عبارة "برنامج عمل متوازن وشامل يتضمن ولاية تفاوضية" ولحاولة التوصل إلى تفاهم متبادل بشأن كل كلمة في هذه العبارة. ونعتقد أن هذه المناقشات ستكتمل العمل الذي أنجزته الهيئات الفرعية لمؤتمر نزع السلاح وستمكننا من تحقيق نتائج ملموسة وفعالة. الرئيس (تكلم بالعربية): شكراً لكم سعادة السفير. المتحدث التالي على القائمة هو بلغاريا، لكم الكلام.

السيدة كمباين (بلغاريا) (تكلمت بالانكليزية): أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، تركيا والجبل الأسود وألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المحتمل ترشحه لعضوية الاتحاد، البوسنة والهرسك؛ وبلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة والعضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، النرويج؛ فضلاً عن أوكرانيا وجورجيا.

إن الاتحاد الأوروبي يؤيد تأييداً كاملاً التعددية الفعالة والنظام الدولي القائم على القواعد، الذي تحتل فيه الأمم المتحدة مكانة محورية، إذ لا غنى عنهما لصون السلم والأمن الدوليين. وقد وجه الأمين العام للأمم المتحدة، في الأسبوع الماضي في جنيف، دعوة واضحة للالتزام بالحظر العالمي للأسلحة الكيميائية، وأدان الهجمات بالأسلحة الكيميائية والهجمات الأخرى، المتعمدة والعشوائية على حد سواء، ضد السكان المدنيين والهياكل الأساسية المدنية والمستشفيات والمدارس، التي تشكل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني. وتمثل منظومة الأمم المتحدة السلطة المعنوية والشرعية الدولية في عالم تتعرض فيه القواعد والمعايير العالمية للطعن على نحو متزايد. ولا نزال نؤكد على أهمية دعم المؤسسات الدولية والاتفاقيات والمعاهدات ذات الصلة وكفالة حسن أدائها وفعاليتها.

وفي حين ينبغي للبلد غير الممثل لالتزاماته بعدم الانتشار ألا يترأس اجتماعات المنتدى الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح في العالم، فإننا لن نسمح لهذا الأمر أن يضر بعمل مؤتمر نزع السلاح وهيئاته الفرعية. ونذكر بأنه وفقاً للمادة ٩ من النظام الداخلي، يتناوب جميع الأعضاء حسب ترتيبهم الأبجدي على رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وسوف نستمر في احترام القواعد والإجراءات المتبعة في المؤتمر.

ويجب علينا جميعاً أن نتذكر أن النظام السوري يتحمل مسؤولية جسيمة عن إطالة النزاع السوري، الذي دخل عامه الثامن من العنف المتواصل على نطاق واسع، في ظل استمرار الانتهاكات الوحشية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني واستخدام النظام السوري وداعش المؤكّد للأسلحة الكيميائية. ويواصل النزاع إزهاق أرواح المدنيين كل يوم، ويتحمل النظام

السوري مسؤولية الحالة الإنسانية الكارثية ومعاناة الشعب السوري. وقد خلفت الحرب الأهلية الشاملة أكثر من ٤٠٠.٠٠٠ قتيل. ونزح الآن أكثر من ١٢ مليون شخص، منهم أكثر من ٥,٦ مليون لاجئ جرى إيواؤهم في البلدان المجاورة و٦,٦ مليون شخص نزحوا داخل سوريا. وما يقرب من ١٣,١ مليون شخص، نصفهم تقريباً من الأطفال، في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية والحماية داخل البلد.

ويكرر الاتحاد الأوروبي أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للنزاع السوري. والحل السياسي وحده، وفقاً لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، هو الذي بإمكانه أن يجلب السلام لسوريا ولشعبها. ونكرر إدانتنا الشديدة لاستخدام القوات المسلحة السورية الأسلحة الكيميائية في أربع حالات على الأقل، وذلك على النحو الذي أكدته آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة. ونُدين أيضاً جميع حالات استخدام الأسلحة الكيميائية التي أبلغت بها لجنة التحقيق والآلية الدولية المحايدة والمستقلة. كما ندين استخدام داعش الأسلحة الكيميائية في حالتين على الأقل، على نحو ما أكدته آلية التحقيق المشتركة. ونشعر بالقلق إزاء استمرار ورود تقارير عن استخدام النظام الأسلحة الكيميائية في الغوطة الشرقية وغيرها من المناطق في سوريا في الأشهر الأخيرة، بما في ذلك الهجوم الكيميائي المدمر على دوما، الذي يمثل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي وإهانة للكرامة الإنسانية. ونعرب عن قلقنا إزاء التقرير الأخير لبعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، الذي يؤكد احتمال استخدام غاز الكلور كسلاح في سراقب، في سوريا، في ٤ شباط/فبراير من هذا العام.

وبعد مرور تسعين عاماً على بدء نفاذ البروتوكول العام وخمسة وعشرين عاماً على اعتماد هذه الهيئة اتفاقية الأسلحة الكيميائية، نعرب عن صدمتنا العميقة لأن المجتمع الدولي لا يزال يواجه مشكلة استخدام الأسلحة الكيميائية. وندين بأشد العبارات أي استخدام لهذه الأسلحة البغيضة، بما في ذلك استخدام أي مواد كيميائية سامة كأسلحة من جانب أيٍّ كان، سواء أكان دولة أو جهة من غير الدول، وأينما كان وتحت أي ظرف. ونرى أن اتفاقية الأسلحة الكيميائية أداة أساسية لنزع السلاح وعدم الانتشار، ويجب كفالة سلامتها وتنفيذها الدقيق على نحو كامل. وفي هذا السياق، يدعم الاتحاد الأوروبي دعماً تاماً عمل بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، التي تواصل التحقيق في التقارير المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية وتقارير فريق تقييم الإعلانات الذي يواصل عمله لكشف الثغرات وأوجه عدم الاتساق في الإعلانات السورية، إلى أن يتم التحقق من الإعلان الكامل عن برنامج سوريا الخاص بالأسلحة الكيميائية ومن تفكيكه على نحو لا رجعة فيه.

وسيواصل الاتحاد الأوروبي دعمه لإعادة إنشاء آلية إسناد مستقلة لكفالة المساءلة عن مرتكبي الهجمات بالأسلحة الكيميائية. وقد يرقى استخدام الأسلحة الكيميائية إلى جريمة حرب أو جريمة ضد الإنسانية. وليس من المقبول أن يسود الإفلات من العقاب، ولا بد من مساءلة الأشخاص المسؤولين. وفي هذا الصدد، نأسف لاستخدام روسيا حق النقض ضد تحديد ولاية آلية التحقيق المشتركة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. والاتحاد الأوروبي على استعداد لمواصلة العمل مع الشركاء لمنع أي استخدام جديد للأسلحة الكيميائية وإنهاء الإفلات من العقاب على هذا الاستخدام. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالجهود المبذولة في إطار الشراكة الدولية لمكافحة

الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية في هذا الصدد. وقد فرض الاتحاد الأوروبي تدابير تقييدية على مسؤولين رفيعي المستوى وعلماء سوريين لدورهم في تطوير واستخدام الأسلحة الكيميائية، وسينظر في اتخاذ مزيد من التدابير حسب الاقتضاء.

ويشعر الاتحاد الأوروبي بالقلق أيضاً من كون سوريا لا تزال غير ممتثلة لاتفاق الضمانات بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويستنكر الاتحاد الأوروبي عدم التزام سوريا بتسوية جميع المسائل العالقة بالتعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ويدعو سوريا إلى التوقيع على البروتوكول الإضافي لاتفاق ضمانات معاهدة عدم الانتشار والتصديق عليه دون إبطاء.

وفي ظل هذه الظروف التي تستوجب الشجب، نرى أنه من المؤسف للغاية أن يتولى النظام السوري رئاسة المؤتمر ولو لشهر واحد. ففي رأينا أن النظام السوري ليست له الشرعية الضرورية لأداء هذه الوظيفة. وسنركز نشاطنا خلال هذه الفترة على المضي قدماً بالعمل الموضوعي في الهيئات الفرعية الخمس، التي ترأس دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي اثنتين منها. وسوف نواصل مشاركتنا الكاملة في تلك الهيئات دون خفض مستوى التمثيل. وسنرفض محاولات إساءة استخدام رئاسة مؤتمر نزع السلاح لأغراض أخرى غير الرئاسة الفنية للجلسات العامة.

الرئيس (تكلم بالعربية): قبل أن أعطي الكلام إلى المتحدث التالي على قائمتي، أود أن ألفت انتباه وفود الدول الأعضاء إلى ضرورة مخاطبة الدول بأسمائها الرسمية وتجنب استخدام لغة غير لائقة وغير دبلوماسية في هذه القاعة احتراماً لمصادقية وولاية عمل هذا المجلس. المتحدث التالي على قائمتي هو نيوزيلندا، تفضلوا.

السيدة دونيلي (نيوزيلندا) (تكلمت بالانكليزية): يأخذ وفد بلدي الكلمة اليوم في الجلسة العامة الأولى لمؤتمر نزع السلاح برئاسة الجمهورية العربية السورية. وإن اضطلعت سوريا بهذا الدور فإنما هو وفقاً للمادة ٩ من النظام الداخلي للمؤتمر ويعكس التناوب الشهري بين أعضاء المؤتمر، الذي بدأ العمل به في كانون الثاني/يناير ١٩٧٩.

إن دعم نيوزيلندا للنظام الداخلي المتعدد الأطراف جزء لا يتجزأ من دعمنا للقواعد والمعايير العالمية وإدانتنا الكاملة لمن ينتهكونها. وندعو سوريا مجدداً إلى الالتزام التزاماً تاماً بجميع قواعد القانون الدولي، ولا سيما في ظل الحالة الراهنة للقانون الإنساني الدولي. وندين بأشد العبارات الانتهاكات الجسيمة والمنهجية للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك استخدام الأسلحة الكيميائية.

ولا يزال النزاع السوري يتسم بالتجاهل التام لحياة المدنيين. وتعدّ الهجمات المستمرة على الوحدات الطبية والعاملين في المجال الطبي انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني. وندعو إلى التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٢٨٦ (٢٠١٦)، وندعو كذلك، بطبيعة الحال، إلى الامتثال التام لاتفاقية الأسلحة الكيميائية.

لقد أعربت نيوزيلندا، في السنوات الأخيرة، عن قلقها من عدم قدرة مؤتمر نزع السلاح على الوفاء بولايته المتمثلة في التفاوض على اتفاقات نزع السلاح المتعددة الأطراف، وبالتالي فهو لم يلبّ بعد، منذ عدة عقود، الآمال التي يعقدها المجتمع الدولي عليه. وستكون نيوزيلندا

أول دولة تؤيد وترحب بأي تغيير في النظام الداخلي للمؤتمر من شأنه أن ييسر للمؤتمر أداء عمله وفقاً لولايته. ومع ذلك، لا نعلم إن كان ثمة أي تغيير في القواعد قيد النظر في الوقت الراهن. وبناء على ذلك، وفي إطار دعمنا العام للعمل المتعدد الأطراف، ستواصل نيوزيلندا احترام النظام الداخلي للمؤتمر احتراماً كاملاً، بما في ذلك التناوب الشهري على الرئاسة. ونحن نقوم بذلك في إطار دعمنا القوي والطويل الأمد للتعددية وللبحث عن حلول متعددة الأطراف للمشاكل العالمية.

الرئيس (تكلم بالعربية): أشكركم. المتحدث التالي على قائمتي هو المملكة المتحدة، لكم الكلام.

السيد رولاند (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): تؤيد المملكة المتحدة البيانات التي أدلت بها بلغاريا باسم الاتحاد الأوروبي. وأود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية، كثير منها يكرر ما ورد للتو في بيان زميلنا من الولايات المتحدة.

لقد رأينا مراراً وتكراراً حالات تنتهك فيها سوريا مرة تلو الأخرى المعاهدات والقواعد الدولية المتعلقة بعدم الانتشار ونزع السلاح، وهي معاهدات وقواعد ملزمة بدعمها وتعتبر حيوية للحفاظ على سلامتنا جميعاً. واستخدام سوريا المتكرر للأسلحة الكيميائية خلال النزاع المستمر منذ سبع سنوات موثق بشكل جيد. فقد أكدت آلية التحقق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة أن النظام السوري استخدم الأسلحة الكيميائية في أربع مناسبات على الأقل، بما في ذلك الهجوم بغاز السارين على خان شيخون في ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧. وخلصت بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أيضاً إلى أن الأسلحة الكيميائية قد استخدمت في اللطامنة في آذار/مارس ٢٠١٧ وفي سراقب في شباط/فبراير من هذا العام. وندين استخدام سوريا المتكرر للأسلحة الكيميائية ضد شعبها، بما في ذلك الهجوم الوحشي الأخير في دوما، الذي تحركت على إثره المملكة المتحدة مع حلفائنا الأمريكيين والفرنسيين سعيًا إلى تخفيف المعاناة الإنسانية للشعب السوري من خلال إضعاف قدرة النظام على صناعة الأسلحة الكيميائية وردع استخدامها.

ولا يمكن للنتائج التي خلص إليها فريق تقييم الإعلانات التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن تكون أكثر وضوحاً مما هي عليه، إذ تشير إلى وجود ثغرات وإسقاطات خطيرة في إعلان سوريا بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وينعكس هذا التجاهل الصارخ للالتزامات الدولية في سجل سوريا المتعلق بعدم الانتشار النووي. فقد قدم التقييم الفني للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن مرفق دير الزور معلومات مفصلة وواضحة وشاملة على عدم امتثال سوريا لاتفاقات الضمانات بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولا تزال دعوات المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية المتكررة للتعاون السوري دون إجابة. ونتيجة لذلك، تظل أسئلة الضمانات المتعلقة بموقع دير الزور وثلاثة مواقع أخرى عالقة. واستمرار سوريا في عدم الامتثال لاتفاق الضمانات الخاص بها ومحاولاتها تجاهل التزاماتها المتعلقة بالضمانات يقوضان المبادئ ذاتها التي يقوم عليها هذا المؤتمر.

إن تأكل المعايير العالمية، وخاصة فيما يتعلق بنزع الأسلحة النووية والكيميائية، اتجاهاً مقلق للغاية يهدد كافة الدول والأمم والشعوب. ولذلك فإنها لمفارقة أن تتولى سوريا رئاسة هذه الهيئة. والمملكة المتحدة لن تسمح لسوريا بالإضرار بالعمل الذي يضطلع به مؤتمر نزع السلاح

وهيئاته الفرعية، وهو عمل في غاية الأهمية بالنسبة للاستقرار العالمي يجعلنا لا نسمح لسوريا بمتابعة أجندتها الخاصة. وسوف نواصل العمل بلا كلل ولا ملل لمحاسبة المسؤولين عن انتهاكات القواعد والاتفاقات الدولية ودعم توافق الآراء العالمي على وجوب عدم استخدام الأسلحة الكيميائية والدفاع عنه.

وفي هذا السياق، لن يعقد أي عضو من هذا الوفد اجتماعات ثنائية مع ممثلي نظام ارتكب مثل هذه الأعمال الوحشية وما برج يسخر من النظام الدولي القائم على القواعد والذي تشكل هذه الهيئة جزءاً منه.

الرئيس (تكلم بالعربية): المتحدث التالي على قائمتي هو فرنسا، لكم الكلام.

السيد ريكييت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): الزملاء الموقرون، تؤيد فرنسا تأييداً تاماً البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي. وأود أيضاً أن أدلي ببضع ملاحظات إضافية بصفتي الوطنية.

إن مؤتمر نزع السلاح يوجد اليوم في حالة فريدة للغاية لا يسعنا إلا أن نأسف لها. فوفقاً للنظام الداخلي لهذه الغرفة، تقول رئاستها اليوم ولأسابيع الأربعة المقبلة لممثل النظام السوري. ومنذ اندلاع النزاع السوري، فإن الانتهاكات المتكررة للقانون الدولي التي ارتكبتها هذا النظام، بما في ذلك انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، إلى جانب الانتهاكات المتعددة لصكوك نزع السلاح وتحديد الأسلحة، وخاصة الانتهاك المتكرر للحظر المفروض على استخدام الأسلحة الكيميائية، كلها أمور تجعلنا نخرج باستنتاج لا مراء فيه، ومفاده أن النظام السوري لا يملك السلطة المعنوية أو الشرعية السياسية اللازمة للاضطلاع برئاسة منتدى مثل مؤتمر نزع السلاح. ويشاطر العديد من الوفود هذا الاستنتاج، كما يتضح من بيانات الاتحاد الأوروبي وسفير الولايات المتحدة الأمريكية وعدة متحدثين آخرين.

الزملاء الموقرون، على الرغم من هذه الحالة المؤسفة، تظل فرنسا متمسكة بشدة بالتعددية وبالأداء السليم للمؤسسات الدولية. وفي هذا السياق، ستواصل فرنسا الامتثال لأحكام النظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح، وبالتحديد للمادة ٩ المتعلقة برئاسة المؤتمر. ومع ذلك، وتعبيراً عن رفض فرنسا لهذه الحالة، لن يمثلها سفيرها لدى مؤتمر نزع السلاح في الجلسات العامة في هذه القاعة خلال الأسابيع الأربعة المقبلة. وستظل ممثلة بالكامل في الهيئات الفرعية التي ترأسها وفود أخرى. وستحرص فرنسا بشكل خاص على كفالة أن يتواصل الاضطلاع برئاسة مؤتمر نزع السلاح طوال الأسابيع الأربعة المقبلة بكل ما تقتضيه هذه الوظيفة من صرامة وحياد ونزاهة. وسنحرص، على وجه الخصوص، على عدم استغلال الرئاسة لغرض التضليل أو التلاعب السياسي.

الرئيس (تكلم بالعربية): شكراً. المتحدث التالي على قائمتي هو الصين، سعادة السفير

فو كونغ، تفضلوا.

السيد فو كونغ (الصين) (تكلم بالصينية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أولاً أن أهنيكم على توليكم رئاسة المؤتمر. وأنا واثق من أن تجربتكم الدبلوماسية الغنية ستقود أعمال المؤتمر إلى إنجازات جديدة؛ وسيقدم لكم الوفد الصيني الدعم الكامل في عملكم. وأود كذلك أن أعرب

عن تقديري للجهود الإيجابية التي بذلها سلفكم، سفيرة سويسرا السيدة دالافيور، للنهوض بعمل الهيئات الفرعية للمؤتمر وللتقدم الكبير الذي حققته.

لقد واجهت سوريا في السنوات الأخيرة تحديات خطيرة تتمثل في الاضطرابات الاجتماعية الطويلة الأمد وتفشي الإرهاب. وقد عانى الشعب السوري معاناة شديدة، ونعرب عن تعاطفنا العميق معه في تلك المعاناة. ومن دواعي غبطتنا، في الآونة الأخيرة، أن نرى أنه أحرز تقدم كبير في مكافحة الإرهاب في سوريا، بفضل الجهود المشتركة لجميع الأطراف، وأن العمليات السياسية ذات الصلة تتقدم أيضاً بنشاط. والصين على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي لدعم سوريا على نحو فعال في تحقيق السلام والاستقرار من خلال عملية سياسية شاملة. ويُؤمل أن يعود الاستقرار إلى حياة الشعب السوري وأن يعاد بناء وطنه في أسرع وقت ممكن.

لقد دأبت الصين على الدعوة إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية وما برحت تعمل بنشاط لتحقيق هذا الهدف، وهي ملتزمة بدعم النظام الدولي القائم على القواعد. وقد عُُدِّل النظام الداخلي للمؤتمر عدة مرات منذ إنشائه، بيد أن القاعدة التي تنص على تناوب الدول الأعضاء على رئاسة المؤتمر ظلت دون تغيير. ومن ناحية تاريخية، كان الغرض من نخب الرئاسة الدورية الذي اعتمده المؤتمر في الأساس هو تجنب الخلافات التي لا داعي لها بين الأطراف بشأن اختيار الرؤساء. وقد تبين بالفعل أن هذه ممارسة حكيمة ومجدية. وتعتقد الصين أن رئاسة المؤتمر منصب غير سياسي وأنه ينبغي لجميع الأطراف احترامه ودعمه على قدم المساواة، بصرف النظر عن ممثل البلد الذي يشغل هذا المنصب بالتناوب.

وفيما يتعلق بمسألة الأسلحة الكيميائية، فقد أعلنت الصين مراراً وتكراراً موقفها بهذا الشأن. فالصين تعارض بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي بلد أو منظمة أو فرد، في أي ظرف كان ولأي غرض كان. وفي الحالات التي يشتبه فيها باستخدام الأسلحة الكيميائية، تؤيد الصين إجراء تحقيقات شاملة ونزيهة وموضوعية تستخدم أساليب علمية، وتستند إلى أدلة دامغة وقوية، وتخلص إلى استنتاجات يمكن أن تصمد أمام التمهيش التاريخي والواقعي. ويجب على جميع الأطراف أن تمتنع عن التنبؤ بالنتائج واستخلاص النتائج التعسفية إلى حين إجراء هذه التحقيقات.

السيد الرئيس، عقب انتهاء الجزء الثاني من دورة هذا العام من المؤتمر، بدأت الهيئات الفرعية الخمس المنشأة حديثاً أعمالها رسمياً، وجرى فيها تبادل صريح ومتعمق لوجهات النظر بشأن القضايا المهمة التي تهم جميع الأطراف، وتُظهر زخماً جيداً. وإني على ثقة من أن المناقشات التي تجري في إطار الهيئات الفرعية ستحرز مزيداً من التقدم في ظل قيادتكم. وفي الوقت ذاته، نأمل أن تستفيدوا من الزخم المواتي المتراكم في مناقشات الهيئات الفرعية، وتعملوا بنشاط، وتشجعوا جميع الأطراف على المضي قدماً، وتبذلوا الجهود للتوصل إلى برنامج عمل شامل ومتوازن في وقت مبكر.

الرئيس (تكلم بالعربية): أشكركم سعادة السفير على بيانكم وعلى كلماتكم الرقيقة الموجهة إليّ وإلى بلادي. المتحدث التالي على قائمتي هو ممثل الاتحاد الروسي، تفضلوا، لكم الكلام.

السيدة كوزنتسوف (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن تقديري للرئاسة السويسرية. ونثني على الجهود المستمرة التي بذلتها السفارة سابرينا دالافور وزملائها، والتي مكنت من اعتماد القرار الهام الذي يتيح للهيئات الفرعية للمؤتمر بدء نشاطها العملي. ونلاحظ درجة عالية من المهنية بين منسقي الهيئات الفرعية والتزام الوفود المتفاني بالوصول إلى نتائج ملموسة. وبدون الرغبة في استباق النتيجة، نأمل إجراء مناقشة موضوعية وشاملة بشأن كافة البنود المدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح، مع التركيز على توسيع مجالات الاهتمام المشترك. ونعتقد أن هذا الهدف قابل للتحقيق على نحو كامل، شريطة أن تظهر الوفود بالطبع المثابرة الضرورية.

ثانياً، نأمل أن تولي الرئاسة السورية الجديدة، إلى جانب المناقشات المواضيعية، الاهتمام اللازم لإيجاد أفضل السبل لوضع برنامج عمل شامل ومتوازن لمؤتمر نزع السلاح، استناداً إلى التجربة السابقة. وندعم اعتزام الرئاسة العمل مع الأطراف في المؤتمر على بلوغ هذا الهدف وسنقدم كل مساعدة ممكنة. علاوة على ذلك، وإذ نقر بالدور الخاص الذي تضطلع به الرئاسة في هذه العملية، على النحو المحدد في النظام الداخلي، فإننا نود أن نشدد على أن أولويتنا المشتركة هي الاتفاق على برنامج عمل، وهو ما يتطلب مشاركة جميع الوفود. والوفد الروسي لم يشارك في الجهود الجماعية لإيجاد حلول مقبولة لجميع الأطراف فحسب، بل قدم مساهمة عملية في هذه العملية. ونظل على استعداد لمواصلة هذا العمل.

إننا نأمل أن يجد الرئيس مساهمتنا، من ضمن المساهمات الأخرى التي تراكمت بفضل سنوات عديدة من العمل في مؤتمر نزع السلاح، مفيدة في جهوده لإيجاد خيارات لبرنامج عمل متوازن. وأحدث مساهمة جرى اقتراحها خلال رئاسة روسيا لمؤتمر نزع السلاح في العام الماضي هي الوثيقة CD/WP.600، التي تجمع بين العمل بشأن موضوعين، هما نزع السلاح النووي والإرهاب باستخدام أسلحة الدمار الشامل.

وقبل بضع سنوات، اقترحنا، كقرار توافقي مؤقت إلى أن تتاح إمكانية تحقيق نتيجة أكثر أهمية، أن توافق الوفود المشاركة في مؤتمر نزع السلاح على ما يسمى برنامج العمل المبسط، والذي كان من شأنه أن ينص على ولايات للمناقشة بشأن جميع البنود الرئيسية في جدول أعمال المؤتمر. وإلى حد ما، يمكن اعتبار النتيجة التي توصل إليها المؤتمر في العام الماضي في شكل الفريق العامل المعني بإيجاد سبل المضي قدماً، والمناقشات الجارية في الهيئات الفرعية، استمراراً لنفس الفكرة. ولا تطالب روسيا بحقوق المؤلف عن أي من هذه الأفكار. فهي تظل على الطاولة في المؤتمر، وفي رأينا أنه لا يزال بإمكانها أن تؤدي دوراً مفيداً في البحث عن حلول مقبولة لكافة الأطراف.

وفي الوقت ذاته، نكرر دعوتنا إلى جميع الوفود الممثلة في المؤتمر بالامتناع عن تحويله إلى منبر لمواجهة مسببة حول قضايا حساسة ذات طابع إقليمي بالدرجة الأولى ولا صلة مباشرة لها بجدول أعماله. فمثل هذه الأفعال لا تعرقل وضع أساس لأداء مثمر لمنتدانا فحسب، بل تسمح في الواقع جو العلاقات المتبادلة بين أطرافه. وعلى أي حال، لا يمكن لمؤتمر نزع السلاح أن يسهم في تسوية هذا النوع من المشاكل العالمية بسبب خصوصية ولايته. وهناك هيئات أخرى موجودة لهذا الغرض، مثل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

وختاماً، أود مرة أخرى أن أعرب عن متمنياتي بكامل التوفيق لرئاسة المؤتمر الجديدة وأن أؤكد مجدداً تركيزنا على التعاون البناء مع الرئاسة، والرؤساء الستة لدورة ٢٠١٨ وجميع الوفود في كسب التحدي المشترك المتمثل في إعادة المؤتمر إلى العمل التفاوضي الموضوعي.

الرئيس (تكلم بالعربية): أشكر السيدة ممثلة الاتحاد الروسي على بيانها وعلى الكلمات الطيبة التي تضمنها بيانها والموجهة إلى الرئاسة. المتحدث التالي على قائمتي هو اليابان، لكم الكلام، تفضلوا.

السيد أونو (اليابان) (تكلمت بالانكليزية): السيد الرئيس، ترى اليابان أنه لا يجوز السماح باستخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي كان وتحت أي ظرف من الظروف، وتدين بأشد العبارات الممكنة استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا. وفي هذا الصدد، تعرب اليابان عن قلقها مجدداً إزاء انتهاك سوريا لالتزاماتها المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار بالنظر إلى أنها تتولى رئاسة مؤتمر نزع السلاح. ومن ناحية أخرى، وكما أشارت اليابان في بيانها خلال الجلسة العامة الأولى للمؤتمر لهذا العام، تتحمل جميع الدول الأعضاء البالغ عددها ٦٥ دولة واجباً ومسؤولية فريدة في المضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي على نحو ملموس.

سيدي الرئيس، للمضي قدماً بمؤتمر نزع السلاح بشكل عام، من الأهمية بمكان التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج العمل وتنفيذه. ولهذا الغرض، تولي اليابان الأهمية للمناقشات الجارية في الهيئات الفرعية. ومن المهم أن تجري الدول الأعضاء المناقشات على نحو نزيه وبناء وتوجيهات شفافة، وفقاً لقواعد المؤتمر. وبناءً على هذه النقطة، تتوقع اليابان أن تكون سوريا رئيساً بطريقة عادلة وبناءة، وسوف تشارك اليابان في المناقشات وفقاً لذلك.

الرئيس (تكلم بالعربية): أشكر السيد ممثل اليابان على بيانه، وأعطي الكلمة الآن إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، تفضلوا سعادة السفير هان تاي سونغ.

السيد هان تاي - سونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالانكليزية): شكراً سيدي الرئيس. أود بدايةً أن أعرب عن تهانئي الصادقة لكم على توليكم رئاسة المؤتمر وأن أتمنى لكم كامل النجاح في مهمتكم. وأنا على ثقة بأن خبرتكم الغنية ومعرفتكم العميقة ستفقدنا نحو المزيد من المناقشات الموضوعية في الدورات القادمة للهيئات الفرعية. كما أود أن أؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل وتعاونه في هذا الصدد. وبما أن رئيس المؤتمر مكلف بوضع برنامج عمل، فإننا نتوقع أن تركزوا كامل جهودكم لوضع برنامج عمل شامل ومتوازن يحظى بقبول جميع الدول الأعضاء في المؤتمر.

بعد إعلان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قرارها وقف التجارب النووية في نيسان/أبريل، أقيم حفل لتفكيك موقعها الخاص بالتجارب النووية تفكيكاً كاملاً في ٢٤ أيار/مايو لضمان شفافية التزامها. واتسمت العملية برمتها بمستوى عال من الشفافية بحضور مراسلين محليين وأجانب، وهو ما يشكل دليلاً واضحاً آخر على الجهود الاستباقية والحبّة للسلام التي بذلتها حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتحقيق السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية وفي العالم أيضاً. وبمثل وقف التجارب النووية خطوة هامة نحو نزع السلاح النووي العالمي. وستواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بذل الجهود للمساهمة في بناء عالم سلمي خال من الأسلحة النووية.

السيد الرئيس، يعتقد وفد بلدي اعتقاداً راسخاً أن رئاسة سوريا لمؤتمر نزع السلاح تتفق تماماً مع النظام الداخلي للمؤتمر، الذي ينص على أن جميع أعضاء المؤتمر يتناوبون على رئاسة المؤتمر على أساس الترتيب الأبجدي الإنكليزي لقائمة الأعضاء. ولا يجب التسامح مطلقاً مع أي محاولة لتغيير ترتيب التناوب أو منع دولة عضو من تولي الرئاسة بدافع سياسي. ومن شأن إثارة المشاكل المتعلقة بالمسائل الفنية والتي ليست لها صلة بالمناقشة الموضوعية أن تزيد من حدة المواجهة في مؤتمر نزع السلاح حيث الآراء متضاربة أصلاً بين الدول الأعضاء.

إن وفد بلدي يعارض بشدة الأمثلة التي ساقتها بعض البلدان في محاولة لتسييس هذا المنتدى، تحقيقاً لمصالحها الأنانية. ويجدر بهذه البلدان أن تُعيد النظر في سلوكها الذي يضع حواجز مصطنعة تحوّل جوهر النقاش بعيداً عن نزع السلاح العالمي.

الرئيس (تكلم بالعربية): أشكركم سعادة سفير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على بيانكم وعلى كلماتكم الرقيقة الموجهة للرئاسة وعلى الدعم الذي عبّرت عنه لرئاستنا. المتحدث التالي على قائمتي هو ممثل جمهورية إيران الإسلامية السيد حيدري، تفضلوا.

السيد حيدري (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي يتناول فيها وفد بلدي الكلمة في ظل رئاستكم، فإننا نود بدايةً أن نعرب لكم عن خالص التهنية على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. ونود أيضاً أن نعرب عن امتناننا للعمل الذي أنجزه أسلافكم، أي سفراء سريلانكا والسويد وسويسرا الموقرين، الذين بذلوا جهوداً مضيئة للدفع بالمؤتمر إلى أعمال موضوعية هذا العام.

السيد الرئيس، لقد شكل إنشاء هيئات فرعية للمؤتمر، عملاً بالمقرر الوارد في الوثيقة CD/2119 ومقرر المتابعة، وانتخاب خمسة منسقين للهيئات الفرعية بدأوا عملهم وفقاً لذلك، نقطة تحول أتاحت للمؤتمر الشروع في العمل الموضوعي هذا العام. وكان قرار إنشاء هيئات فرعية لأربعة بنود أساسية في جدول أعمال المؤتمر، فضلاً عن بنود جدول الأعمال الأخرى، نتيجة لحل توافقي جماعي توصل إليه أعضاء المؤتمر، الذين أظهروا إرادتهم السياسية بعد مداولات مكثفة أشرف عليها أول رئيس للمؤتمر لهذا العام.

إن تأييد بلدي لذلك القرار كان بهدف إتاحة فرصة جديدة للتداول المتعمق والفني للقضايا المدرجة في جدول أعمال المؤتمر، ولا سيما قضية نزع السلاح النووي التي طال أمدها وآفاق التفاوض على صك ملزم قانوناً يتسق مع غاية وجود المؤتمر وفقاً لدستوره، هو الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. ونعرب عن تقديرنا للعمل الشاق الذي يضطلع به جميع المنسقين في الجولة الأولى من اجتماعات كل هيئة فرعية.

ونؤكد مجدداً موقفنا المبدئي، الذي تشاطره مجموعة الـ ٢١، بأن نزع السلاح النووي لا يزال يمثل أولويتنا القصوى. وفي هذا الصدد، تعتقد جمهورية إيران الإسلامية اعتقاداً راسخاً أن التعجيل ببدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح من أجل التبكير بإبرام اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية لحظر امتلاكها واستحداثها وإنتاجها وحيازتها واختبارها وتكديسها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها وتنص على تدميرها، هو السبيل العملي الوحيد والإطار القانوني الفعال والأفضل لإيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية والحفاظ عليه. وبالتالي، فإن التدابير المتقطعة التي اتخذت متأخرة وعلى فترات زمنية طويلة، مثل الوفاء بالالتزامات التي طال

انتظارها بشأن نزع السلاح النووي، لم تتسم بالفعالية اللازمة أو السرعة المطلوبة للقضاء على شبح الأسلحة النووية وتهديدها.

السيد الرئيس، إننا إذ نواصل مداولاتنا في الهيئات الفرعية الخمس وفق جداولها الزمنية، تشير الوثيقة CD/2119 أيضاً إلى أن عمل الهيئات الفرعية لا يمس بالنظام الداخلي للمؤتمر أو بالمسؤوليات الملقة على عاتق الرئيس، ولا سيما المادة ٢٩ المتعلقة بوضع برنامج عمل المؤتمر. وفي هذا الصدد، نرى أنه ينبغي أن يواصل الرئيس مشاوراته بشأن وضع برنامج عمل. ولذلك، نحن واثقون من أن استمرار المشاورات المفتوحة والشفافة في ظل رئاستكم القديرة يمكن أن يمهّد الطريق لاعتماد برنامج عمل متوازن وشامل للمؤتمر بتوافق الآراء. ونشيد بما بذلتموه من قصارى الجهود وببنواياكم، ولا سيما تعهد بلدكم الموقر، بصفته عضواً في مجموعة الـ ٢١، ببذل كل جهد ممكن لاعتماد برنامج العمل لدورة المؤتمر لعام ٢٠١٨.

السيد الرئيس، نحن على استعداد للنظر في اقتراحكم المتعلق ببرنامج العمل بانفتاح واهتمام كبير. وتجدد الإشارة إلى أن وفدنا سيخضع للتحليل الدقيق أي اقتراح يعتمد نهجاً متوازناً في تناول البنود الأربعة الأساسية المدرجة في جدول الأعمال، بما في ذلك نزع السلاح النووي، وهو الموقف الثابت لكافة أعضاء مجموعة الـ ٢١ مادام المؤتمر قائماً. ونحن ندرك بالطبع أنه ليس من السهل على الرئيس تقديم اقتراح يتضمن العديد من الأفكار والآراء التي ستحظى بتوافق الآراء. ومع ذلك، ونظراً لتعقيد برنامج عمل المؤتمر، فإننا نقدر ما تبذلونه من جهود قصوى في ممارسة مسؤوليتكم بصفتمكم الرئيس الرابع للمؤتمر لهذه الدورة من عام ٢٠١٨. السيد الرئيس، نعرب عن تأييدنا الكامل لكم في جميع مساعيكم طوال فترة رئاستكم.

الرئيس: أشكر السيد ممثل جمهورية إيران الإسلامية على بيانه وعلى كلماته الطيبة وعلى استعداده لدعم جهود الرئاسة السورية. المتحدث التالي على قائمتي هو السيد ممثل جمهورية العراق، تفضلوا.

السيد عباس (العراق) (تكلم بالعربية): شكراً سيدي الرئيس. أود أولاً أن أهنيئكم شخصياً وبلادكم لتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح.

كما أود أن أشكر أسلافكم الذين تولوا رئاسة المؤتمر، وعلى جهودهم المخلصة. وأؤكد لكم دعم وتعاون وفد بلادكم معكم ومع مجموعة الرؤساء الستة للعام ٢٠١٨ تعاوناً تاماً في أداء المهام المنوطة بكم.

سيدي الرئيس، كما يعلم الجميع، إن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن من تنفيذ ولايته التفاوضية منذ عدة سنوات رغم العديد من التحديات التي تواجه المجتمع الدولي. وإن هذا الجمود الذي اتسم به المؤتمر أثر سلباً على تعددية الأطراف وعلى الهدف الذي بنيت عليه هذه الهيئة، وبهذا ليس أمامنا سوى خيار مواصلة السعي لبلوغ أهدافنا الرامية إلى تحقيق السلم والإزالة التامة للأسلحة. وعليه السيد الرئيس استمعنا إلى بيانكم ونحن نشجعكم في مساعيكم لاستكشاف بدائل تقودنا إلى إيجاد برنامج عمل شامل ومتوازن يلي شواغل الدول الأعضاء، إذ إن إنهاء حالة الجمود التي يتسم بها المؤتمر أصبحت ضرورة ملحة للغاية.

ويدرك الجميع إن هذا المؤتمر لا يعمل في فراغ، بل إنه مرتبط ارتباطاً وثيقاً ببيئة الأمن الدولي. وإن التحديات التي تواجه الأمن الدولي ستكون حافزاً لاستكشاف البدائل والمضي

قدماً في عملية نزع السلاح والتي تتطلب الجراءة والمرونة والإرادة لإيجاد حلول توافقية والابتعاد عن تسييس هذا المؤتمر. ورغم أن تقديم برنامج العمل يعدّ مسؤولية الرئيس، طبقاً للنظام الداخلي للمؤتمر، إلا أنه في نفس الوقت يعدّ مسؤولية جماعية تقع على عاتق جميع الدول الأعضاء. ونأمل ألا يأخذ المؤتمر منحى آخر يحرفه عن مساره الطبيعي. سيدي الرئيس نكرر تعاوننا ودعمنا لكم، وشكراً جزيلاً.

الرئيس (تكلم بالعربية): أشكر السيد ممثل جمهورية العراق على بيانه وعلى كلماته الرقيقة الموجهة لي ولبلدي وعلى الاستعداد لتقديم الدعم للرئاسة، وأشكركم بشكل خاص على تذكير المؤتمر بأن نجاح أعماله إنما يعتمد على الجهد الجماعي الصادق والبناء للوصول إلى أهدافه. المتحدث التالي على قائمتي هو سعادة سفير جمهورية كوريا، تفضلوا لكم الكلام سعادة السفير.

السيد لي جانغ - كيون (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، يود وفد بلدي أن يعرب عن ارتياحه لكون أربع من أصل خمس هيئات فرعية عقدت مناقشات موضوعية خلال الأسبوعين الماضيين، وفقاً للجدول الزمني الوارد في الوثيقة CD/2116.

إن العروض التي قدمها خبراء معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، التي أعقبها تبادل للآراء، لم تعزز فهمنا للمكان الذي نحن فيه فحسب، بل ساعدتنا أيضاً على إعادة تحديد نقاط الاختلاف وكذلك القواسم المشتركة بيننا بشأن القضايا قيد النظر. ويمكننا أيضاً أن نلمس وجود وعي مشترك بالحاجة الماسة لإحراز تقدم صوب استعادة سلطة مؤتمر نزع السلاح بصفته المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بمنسقي الهيئات الفرعية وأهنئهم على البداية الناجحة لعملهم، وأود أيضاً أن أؤكد مجدداً دعمي الكامل لجهودهم.

خلال الأسابيع الماضية، واليوم أيضاً، تحدث العديد من الوفود عن القضايا المتعلقة بسوريا. وينضم وفد بلدي إلى المتحدثين السابقين في الإعراب عن قلقنا العميق إزاء الاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية في سوريا، ولا سيما من جانب القوات المسلحة السورية، وفق نتائج التحقيقات التي أجرتها آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، أود أن أكرر الملاحظات التي أدلى بها الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، في جامعة جنيف في الأسبوع الماضي، في كلمته التي أعلن فيها إطلاق خطته الخاصة بنزع السلاح. وأقتبس منها ما يلي: "سنتخذ أيضاً خطوات لإنهاء ومنع استخدام أسلحة الدمار الشامل الأخرى، ولا سيما الأسلحة الكيميائية" و "لا يمكننا السماح باستمرار الإفلات من العقاب في سوريا أو في أي مكان آخر". وتعهد أيضاً - وأقتبس كلامه - "بإنشاء آلية دائمة أساسية للتحقيق في أي استخدام مزعوم لهذه الأسلحة". وتؤيد جمهورية كوريا ملاحظات الأمين العام، بوصفها دولة طرفاً في اتفاقية الأسلحة الكيميائية التي هي من إنجازات هذه الهيئة الموقرة.

وتدين حكومتي بشكل قاطع أي استخدام للأسلحة الكيميائية، في أي مكان وفي أي وقت، ومن جانب أي كان، وتحت أي ظرف من الظروف، وتؤكد أن المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية يجب أن يحاسبوا. وإلا فإن الاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية دون

مسألة سوف يلقي بظلاله الطويلة على القيمة المعيارية لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. وتؤيد جمهورية كوريا تأييداً تاماً جهود المجتمع الدولي لمكافحة استخدام الأسلحة الكيميائية، ولا سيما لمنعها من التسبب في إصابات بين المدنيين الأبرياء.

أخيراً، يود وفد بلدي أن يؤكد أهمية الالتزام العالمي باتفاقية الأسلحة الكيميائية وبحث الدول التي لم تصبح بعد أطرافاً على الانضمام إليها في أقرب وقت ممكن.

الرئيس (تكلم بالعربية): أشكر السيد ممثل جمهورية كوريا، وأعطي الكلمة الآن لممثلة إسرائيل.

السيدة راز شيشتر (إسرائيل) (تكلمت بالانكليزية): إن إسرائيل تُثمن مؤتمر نزع السلاح، وهو هيئة دولية لديها القدرة، شأنها في ذلك شأن مجلس الأمن، على الإسهام في الأمن والاستقرار العالميين أمام تنامي العنف المسلح في العالم. ونحن نولي أهمية كبيرة، لا سيما في هذه الأوقات التي يواجه فيها النظام الدولي القائم على القواعد تحديات، للتحقق والامتنال بموجب الآليات الدولية القائمة المتعلقة بتحديد الأسلحة وعدم الانتشار، لتشمل مؤتمر نزع السلاح.

إننا ندرك أهمية أن تسير أعمال المؤتمر بشكل منظم وفق ما يبينه نظامه الداخلي ونحترم مؤسسة الرئاسة على أساس التناوب حسب الترتيب الأبجدي، على النحو الوارد فيه. وفي الوقت ذاته، وعلى الرغم من أن دور رئيس المؤتمر مسألة شكلية، فإن رئيس أي هيئة، ولا سيما الهيئة الدولية المسؤولة عن التفاوض بشأن المسائل المتعلقة بالأمن الاستراتيجي العالمي وأسلحة الدمار الشامل، له تأثير أخلاقي على دورها القيادي، وكذلك حضورها السياسي الرفيع المستوى. وعليه، فإن وجود دولة عضو تنتهك بشكل صارخ ومتكرر التزاماتها الدولية بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية عن طريق ممارسة القتل المريع في حق شعبها، دولة أبلغت الوكالة الدولية للطاقة الذرية مجلس الأمن بعدم امتثالها لاتفاق الضمانات النووية الخاص بها، هو أمر مقلق ويتعارض مع أهداف مؤتمر نزع السلاح ومبادئه، ويتطلب الإدانة ورد الفعل.

والواقع العبثي الذي نرى فيه هذه الدولة العضو تتأخر الآن مؤتمر نزع السلاح غير مقبول ولا ينبغي أن يمر مرور الكرام لأنه أمر غير اعتيادي. وبصفتنا دولاً أعضاء في المؤتمر تقرر بشأن نظامها الداخلي الخاص بها، علينا التزاماً بأن نجهر بالقول عندما يقع مثل هذا العبث. وبالنظر إلى تصرفات الحكومة السورية وتأثيرها المدمر على السلم والاستقرار الإقليميين والعالميين، فإن قبول سوريا رئيساً للمؤتمر ينعكس سلباً علينا جميعاً ويقوض نزاهة ومصداقية إطار نزع السلاح والأمم المتحدة على حد سواء. ويجب أن يعلو صوت أخلاقي داخل هذه القاعة، ويجب علينا ألا نضفي الشرعية على هذا النظام ونمنحه هذا الشرف. لذلك، تنضم إسرائيل إلى غيرها من الدول في إرسال رسالة واضحة إلى مؤتمر نزع السلاح وإلى المجتمع الدولي مفادها أنه لا يمكن القبول بأسابيع الرئاسة السورية الأربعة ولن يُقبل بها، إذ إن أي رسالة أخرى لن تحترم الشعب السوري ولا المجتمع الدولي. إن إسرائيل، بصفتها دولة مسؤولة تأخذ التزاماتها تجاه المؤتمر على محمل الجد، قررت، خلافاً لدول أعضاء أخرى في هذا المؤتمر في الماضي، أن تواصل الحضور في هذه القاعة. ومع ذلك، سيظل مقعد إسرائيل شاغراً، وسنخفض مستوى تمثيلنا، ولن نشارك في أي نقاش موضوعي في ظل هذه الرئاسة المخزية وستكون مشاركتنا انتقائية.

ونأمل أن تحذو دول أخرى حذونا وتتخذ إجراءات تؤكد هذه الرسالة القوية والواضحة والتي لا لبس فيها.

الرئيس (تكلم بالعربية): المتحدث التالي على قائمتي هو ممثل باكستان، تفضلوا لكم الكلام.

السيد جادون (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً سيدي الرئيس. اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتك على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأن أؤكد لكم دعم وفد بلدي وتعاون الكاملين.

نُحيط علماً بملاحظاتكم الافتتاحية ونشكركم على تواصلكم مع المجموعات الإقليمية وفردى الوفود لإجراء مشاورات غير رسمية. وسنواصل العمل معكم بشكل بناء في الماضي قُدماً بأعمال المؤتمر ونأمل أن تحذو جميع الوفود حذونا. كما نغتنم هذه الفرصة لشكر الرئيسة المنتهية ولايتها، سفيرة سويسرا الموقرة، على قيادتها الرائعة للمؤتمر. فقد وجهتنا باقتدار لبدء العمل الموضوعي في الهيئات الفرعية، بناءً على الأساس الممتاز الذي وضعه سلفها، سفيرا سريلانكا والسويد الموقران. وأملنا أن يتواصل هذا الاتجاه الإيجابي المتمثل في التنسيق والتعاون السلس بين الرؤساء الستة خلال الفترة المتبقية من دورة هذا العام، بما يضمن حسن سير أعمال المؤتمر الرسمية، وألا يتأثر على الرغم مما استمعنا إليه اليوم من بيانات أثارت تساؤلات بشأن الرئيس الحالي للمؤتمر.

إنه سيكون من دواعي الأسف والأسى العميقين أن نسمح لأرائنا وقناعاتنا السياسية بشأن دولة عضو زميلة أن تمس سمعة منصب رئيس المؤتمر. وكما نعلم جميعاً، تنص المادة ٩ من نظامنا الداخلي على أن تتناوب رئاسة المؤتمر تلقائياً لمدة أربعة أسابيع عمل بين جميع أعضائه وفق الترتيب الأبجدي الإنكليزي. ولا يجوز لنا اختيار أو تعيين رئيس للمؤتمر عن طريق اختيار الدول وانتقائها وفقاً لهوانا. ومن شأن الطعن في المنصب الموقر لرئيس المؤتمر وتحدي سلطته أن يؤثر على حسن سير أعمال المؤتمر ويؤسس لسابقة غير محمود. فرغم اختلافنا في الرأي، يظل تحليلنا باللياقة الواجبة تجاه بعضنا بعضاً وتجاه الرئاسة الدورية ضرورياً لنحظى ببيئة عمل ملائمة في المؤتمر.

السيد الرئيس، نأمل أن يواصل المؤتمر أعماله المعتادة خلال رئاستكم وأن يعمل بطريقة مثمرة من أجل الدفع قُدماً بولايته بشكل جماعي. وقد بدأت البداية الصحيحة. وينبغي ألا يصبح مؤتمر نزع السلاح ضحية لمواقفنا ومناوراتنا السياسية بشأن قضايا لا تتعلق بالبنود الموضوعية في جدول أعماله. وينبغي ألا تحيد المسائل الخارجية بتركيز المؤتمر عن أموره الجوهرية ولا أن تقوّض الطابع غير السياسي لرئاسة المؤتمر.

الرئيس (تكلم بالعربية): أشكر السيد ممثل باكستان على بيانه وعلى كلماته الطيبة والمشاعر الطيبة التي تضمنها بيانه، وأعطي الكلمة الآن إلى ممثلة كندا.

السيدة غودين (كندا) (تكلمت بالإنكليزية): أتكلم اليوم لأعرب عن أسف كندا العميق لتولي سوريا رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وكما ذكر وزراء خارجية مجموعة الدول السبع في بيانهم المشترك في تورنتو في ٢٣ نيسان/أبريل، نأسف لتولي سوريا رئاسة مؤتمر نزع السلاح في

شهر أيار/مايو بالنظر لتجاهلها المستمر والصارخ للمعايير والاتفاقيات الدولية الخاصة بعدم الانتشار ونزع السلاح.

دعونا نتكلم بوضوح. لقد استخدم نظام الأسد الأسلحة الكيميائية ضد شعبه، وهو ما ينزع عن سوريا أي شرعية لاعتلاء كرسي رئاسة هذا المحفل. وكندا ملتزمة التزاماً عميقاً تجاه مؤتمر نزع السلاح، كما يتضح من الخطاب الذي ألقاه الوزير فريلاندا أمام هذه الهيئة في شباط/فبراير. بيد أن كندا يساورها شعور قوي بأن مصداقية المؤتمر تتعرض لتقويض جسيم عندما تقول رئاسته لممثل دولة انتهكت بوضوح وبشكل متكرر التزاماتها الدولية بنزع السلاح. وقد سبق وأن أعربت كندا عن قلقها إزاء التناوب الصارم لرئاسة المؤتمر لأنه يمكن الدول التي لا تمثل لالتزاماتها في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار من الاضطلاع مع ذلك بدور في عمله. وأن تتولى سوريا الرئاسة إنما يعزز وجهة نظرنا بضرورة إصلاح مؤتمر نزع السلاح إصلاحاً جاداً. وتعد اتفاقية الأسلحة الكيميائية أحد الإنجازات البارزة للمؤتمر، إلا أن الرئيس الحالي ما فتئ يطعن بنشاط في سلامتها. ولتسليط الضوء على نفاق النظام السوري طوال شهر حزيران/يونيه، سنرفع صوتنا أيضاً من أجل الناجين من الهجمات الكيميائية في سوريا من خلال اطلاعكم على شهاداتهم.

(تكلمت بالفرنسية):

خلصت آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، في تقريرها الأخير الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، إلى أن قوات الحكومة السورية استخدمت قنبلة جوية تحوي غاز السارين في خان شيخون في ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧. وكانت هذه هي المرة الرابعة على الأقل التي تتأكد فيها مسؤولية النظام السوري عن استخدام الأسلحة الكيميائية. وفي تلك المرة، استخدمت القوات المسلحة السورية عامل الأعصاب ذاته الذي سبق أن ادعت إرساله إلى خارج البلاد لتدميره، وعانى مئات المدنيين جراء ذلك من عواقب وخيمة.

وقد تحدثت منظمة هيومن رايتس ووتش إلى عدد كبير ممن شهدوا الآثار المروعة التي تسبب فيها الأسلحة الكيميائية، مثل عبد العزيز اليوسف، الذي وصل إلى المنطقة التي استهدفتها القوات السورية بعد دقائق قليلة من الهجمات، لمساعدة أقاربه. وصرح بما نصه: "كان الناس يحاولون الفرار والنزول إلى الملاجئ، لكنهم عندما كانوا يسيرون، كانوا ينهارون. وكان ينهار أولئك الذين أتوا لمساعدتهم. انتشر الغاز إلى مسافة ٥٠٠ أو ٦٠٠ متر. لم يكن الضحايا في المكان الذي جرى استهدافه. كان هناك شهداء في الحي بأكمله. وأولئك الذين ظلوا نائمين، لم يستيقظوا. واختنق الذين كانوا في الملاجئ وماتوا. وأصيب الذين استيقظوا وخرجوا. أقسم بالله، لا يمكن للناجين أن يصفوا ما حدث. كان ذلك اليوم أشبه بيوم القيامة، والناس كانوا يسقطون في كل مكان".

كما قابلت هيومن رايتس ووتش شاهدة أخرى هي فاطمة عبد اللطيف اليوسف التي كانت تسكن على بعد أمتار قليلة من الهدف. وهذا نص شهادتها: "ذهبت ابنة عمي البالغة من العمر ١٦ عاماً إلى الشرفة وكانت تحتنق. حاولت مساعدتها، وسكبنا الماء عليها ولكن أغمي عليها. وأغمي على عمي، وفي ذلك الوقت، أغمي علي أيضاً، وعدت إلى وعيي لاحقاً. زوجة عمي، التي تعيش في نفس المبنى، طرقت باب الشقة وقالت: "دعوني أدخل،

ساعدوني!“. حاولت سحبها إلى الداخل ولكنني لم أستطع حملها لأنها كانت ثقيلة. تركتها على الأرض جنب الباب، وطلعت إلى الطابق الثاني لأنادي عمي لمساعدتي... نزل [هو] لمساعدتها، لكنه لم يعد أبداً“. ووفقاً لفاطمة وابنة عمها، فقد مات سبعة أشخاص كانوا يعيشون في نفس المنزل خلال هجوم خان شيخون بسبب تعرضهم للأسلحة الكيميائية، منهم طفلان يبلغان من العمر ٧ و ١٠ أعوام. لقد فقد نحو ١٠٠ من الضحايا الأبرياء حياتهم بطريقة فظيعة في خان شيخون.

إذا لم يكن ذلك كافياً لإثبات أنه من المؤسف حقاً أن تتولى سوريا رئاسة هيئة متعددة الأطراف تابعة للأمم المتحدة مسؤولة عن التفاوض على معاهدات نزع السلاح، نذكر هذا الجمع بأن استخدام الأسلحة الكيميائية يعني حيازتها. كما يمثل عدم الإعلان عن حيازتها انتهاكاً آخر من جانب سوريا لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، وتحديدًا عدم إصدارها إعلاناً صادقاً. لقد شاركت كندا بنشاط في جهود المجتمع الدولي لتدمير الأسلحة الكيميائية التي أعلنت عنها سوريا، إلا أن إحجام سوريا عن التعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ورفضها التخلص من جميع أسلحتها الكيميائية أعاق عملنا على مر السنين.

(تكلمت بالإنكليزية):

إن نتائج آلية التحقيق المشتركة دليل - إن كان ثمة حاجة إلى دليل آخر - على أن القيادة السورية العليا اختارت عمداً تجاهل التزاماتها القانونية والاستخفاف بالتحريم العالمي للأسلحة الكيميائية. واستخدام أي سلاح كيميائي هو مستهجن أخلاقياً ويُشكّل جريمة حرب لا يمكن معها القبول بالإفلات من العقاب. ويجب محاسبة المسؤولين عنه. وتدين كندا استخفاف سوريا المستمر والتام بالقانون الدولي، وهو أمر لا يمكن تجاهله ويجب إدانته. لقد أدارت سوريا ظهرها للمبادئ ذاتها التي يركز عليها هذا المحفل. وبكل بساطة، من الواضح أن سوريا ليست مؤهلة لترؤس المؤتمر. ولأن كندا لا تقبل بقرار سوريا تولي منصب رئيس المؤتمر بالتناوب، فإن ممثلنا الدائم لن يشارك في أي جلسة من الجلسات العامة خلال هذه الرئاسة. إن استخفاف سوريا بالقانون الدولي وبالالتزامات التي قطعتها على نفسها يتم تحت حماية روسيا التي استخدمت حق النقض ١٢ مرة في قرارات مجلس الأمن، بما فيها القرار الذي كان من شأنه تجديد ولاية آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، وهذه الحماية تولد إلى الإفلات من العقاب، والإفلات من العقاب يولد الاستخفاف، واليوم نرى سوريا تتقدم بمنتهى الاستخفاف لترؤس اجتماعنا.

الرئيس (تكلم بالعربية): المتحدث التالي على قائمتي هو السيد ممثل ألمانيا، لكم الكلام.

السيد بيلز (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد ألمانيا بيان الاتحاد الأوروبي.

إن البيئة الأمنية الدولية تشهد تغيرات جذرية تُعرض الجهود الرامية إلى الحد من الأسلحة، وعدم الانتشار، ونزع السلاح لضغوط متزايدة. وفي مثل هذه الأوقات الصعبة، يتعين علينا مضاعفة جهودنا من أجل تعزيز الثقة. ويكتسي مؤتمر نزع السلاح أهمية استثنائية في هذا السياق.

وإزاء هذه الخلفية، نأسف لأن المهمة الحيوية المتمثلة في رئاسة هذه المنظمة الهامة للغاية تقع على عاتق سوريا، وهي دولة لا تمثل لالتزاماتها بعدم الانتشار، دولة تتحمل القدر الأكبر من المسؤولية عن انتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، دولة استخدمت الأسلحة الكيميائية ضد مواطنيها مراراً وتكراراً، في انتهاك للقانون الدولي.

وفي حين أننا نقبل بالنظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح، الذي ينص على تناوب الرئاسة حسب الترتيب الأبجدي، فإننا لن نسمح لهذه الحالة أن تؤثر سلباً على العمل الجوهري الذي تضطلع به هذه المنظمة والذي تشتد الحاجة إليه. وندعو الرئاسة إلى عدم تسييس دورها والاضطلاع بمهمتها وفقاً لأعلى المعايير السائدة في هذه المنظمة. وسوف تتصدى ألمانيا وغيرها من الدول لأي محاولة لإساءة استخدام دور الرئاسة لأغراض أخرى غير الرئاسة الفنية وترد عليها على النحو المناسب.

الرئيس (تكلم بالعربية): أشكر السيد ممثل ألمانيا على اتهاماته الموجهة إلى الرئاسة، وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل الجزائر السيد توفيق جمعة، تفضلوا.

السيد جوامع (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، يود وفد بلدي بداية أن يعرب لكم عن خالص التهنية على توليكم رئاسة المؤتمر.. ونحن على ثقة أن عملنا، تحت قيادتكم وبفضل مهنتكم، سوف يتواصل على المسار الصحيح. كما يغتنم وفد بلدي هذه الفرصة ليشكر أسلافكم الممثلين الدائمين لسريلانكا والسويد وسويسرا على جهودهم الجديرة بالثناء التي بذلوها خلال الرئاسة الثلاث الأخيرة.

ويؤكد وفد بلدي مجدداً التزامه بالعمل مع الأعضاء الآخرين في مؤتمر نزع السلاح حتى يتمكن من استئناف مهمته الأساسية، وهي التفاوض على معاهدات نزع السلاح. ونعتقد أنه من الضروري تشجيع الحوار والتعاون داخل المؤتمر من أجل توفير مناخ مواتٍ لتعزيز جهود جميع الأعضاء نحو إحراز تقدم إيجابي.

السيد الرئيس، تتزامن رئاستكم مع وقت حرج، أي منتصف دورة عام ٢٠١٨، حيث بدأنا مناقشات موضوعية داخل الهيئات الفرعية التي أنشئت هذا العام، والتي نأمل أن توفر استنتاجاتها بشأن جميع بنود جدول الأعمال أفكاراً جديدة وتتيح سبلاً لتجديد أعمال المؤتمر. وقد نظمنا مناقشات مواضيعية لسنوات خلال اجتماعات رسمية أو غير رسمية. وشكلت هذه الاجتماعات فرصة لتكرار مواقف أعضاء المؤتمر، ولكننا لم نتمكن من إدراج هذا المحتوى في التقرير السنوي. ويأمل وفد بلدي أن نتمكن هذا العام من التفاوض بشأن نتائج هذه المناقشات وأن نعتمدها بتوافق الآراء ونسجلها في التقارير. ومن شأن هذه الممارسة أن تتيح لمؤتمر نزع السلاح أن يستأنف، حتى ولو بشكل تمهيدي، وظيفته المتمثلة في التفاوض بشأن المسائل الموضوعية وإعداد العناصر الفنية للمفاوضات المقبلة بشأن الصكوك الدولية.

السيد الرئيس، يشاطر وفد بلدي نهجكم الرامي إلى فتح مشاورات ثنائية مع الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية بشأن برنامج العمل، بالتوازي مع عمل المجموعات الفرعية. ونؤكد لكم، سيدي الرئيس، دعم وفد بلدي الكامل لجهودكم وتعاونهم من أجل إنجاح رئاستكم.

الرئيس (تكلم بالعربية): أشكر السيد ممثل الجزائر على بيانه وعلى كلماته الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة وعلى الدعم الذي عبّر عنه في بيانه. وقبل أن أعطي الكلمة للمتحدث

التالي، أود الإشارة إلى وجود خطأ في ترجمة ما ذكرته في أعقاب انتهاء بيان ممثل ألمانيا، أنا لم أشكر الممثل المذكور على بيانه، بل شكرته على تهديده، وأكدت له أنني سأخذها بالاعتبار. الآن أعطي الكلمة إلى المتحدث التالي وهو السيدة ممثلة فنزويلا، تفضلي سيدي.

السيدة دياز ميندوزا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلمت بالإسبانية): شكراً سيدي الرئيس. نهنئكم على توليكم رئاسة هذا المحفل وفقاً للمادة ٩ من النظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح. كما نعتنم هذه الفرصة لنعبر لكم عن دعمنا لعملكم ولجميع مساعيكم في الأسابيع القادمة ولنؤكد لكم تعاوننا. ونقدر الجهود التي بذلها رؤساء المؤتمر خلال الجزء الأول من هذا العام، ونهنئهم على إحراز تقدم نحو تحقيق النتائج ومحاوله إخراج مؤتمر نزع السلاح من مأزقه.

إن فنزويلا تؤكد مجددا التزامها بالسلم ونزع السلاح وعدم الانتشار على نحو عام وكامل. ويعد تحقيق ذلك الهدف ضروريا لتعزيز الحق في السلم والأمن الدوليين. ونؤكد مجدداً موقفنا المبدئي بشأن نزع السلاح النووي باعتباره الأولوية القصوى في جدول أعمال المؤتمر.

السيد الرئيس، جمهورية فنزويلا البوليفارية ملتزمة بالعمل معاً على النهوض بالأعمال الموضوعية في هذا المنتدى عن طريق الحوار البناء والشفاف والتشاركي. لقد تأسس مؤتمر نزع السلاح في عام ١٩٧٨ بوصفه المحفل الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض بشأن مسائل نزع السلاح. وأصبح محفلاً مناسباً متعدد الأطراف ولا غنى عنه وحقق منجزات مهمة على مدار تاريخه، مثل اتفاقية الأسلحة البيولوجية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويمثل هذا المؤتمر جزءاً أساسياً من النظام المتعدد الأطراف، ويجب أن يستأنف مهمته وأن يعتمد برنامج عمل شاملاً ومتوازناً مع ولاية تفاوضية تأخذ في الاعتبار جميع الأولويات المتعلقة بنزع السلاح.

تكرر فنزويلا التزامها بالمؤسسات والاتفاقات القائمة بشأن نزع السلاح، وتحديد الأسلحة، وعدم الانتشار. ونحن نمر بمنعطف دولي صعب يتطلب تضافر جهودنا لضمان السلم والأمن الدوليين، إذ لم يعد بإمكاننا تأخير بدء العمل الموضوعي. وسوف تتحدد صلاحية هذا المحفل، بل وأهميته، بمدى سرعة البدء في هذه المهمة، وسيكون الاتفاق على برنامج العمل هو الخطوة الأولى لتحقيق هذا الهدف. ويتمثل هدفنا المشترك الأسمى في تعزيز النظام القانوني الدولي على أساس التزامنا بالسعي لتحقيق السلم والأمن الدوليين. وعلينا ألا نفوت الفرصة التي يتيحها هذا المحفل، لأننا نتحمل مسؤولية جماعية عن التفاوض على صكوك لتنظيم القضاء على أسلحة الدمار الشامل، ولا يمكننا أن نظل غير مباليين بما تنطوي عليه هذه الأسلحة من مخاطر وما تمثله من تهديد للبشرية.

ويعرب وفد بلدي عن دعمه الكامل لمؤتمر نزع السلاح الذي كان لإنشائه وتطوره أهمية كبيرة. ولا بد أن يجد المؤتمر طريقة لاستعادة مكانته الصحيحة على الساحة الدولية. دعونا لا ننسى التجربة السابقة للمؤتمر. ونؤكد من جديد الصلاحية المطلقة للدبلوماسية المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، ونعرب مجدداً عن عزمنا على تشجيع نهج تعددية الأطراف باعتباره المبدأ الأساسي للمفاوضات في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

إن الدور الذي تؤديه المناطق الخالية من الأسلحة النووية في معالجة قضايا عدم الانتشار وتعزيز سياسة أمنية إقليمية وغير نووية مشتركة دور ذو أهمية أساسية. ولحسن الحظ،

فإن فنزويلا، وأمريكا اللاتينية، ومنطقة البحر الكاريبي هي منطقة خالية من الأسلحة النووية. ونأمل أن تحقق جميع المناطق الأخرى، بما فيها الشرق الأوسط، الأهداف ذاتها قريباً.

إننا نبدأ هذه الدورة الثانية بمهمة قوامها استثمار عمل الهيئات الفرعية الخمس المنشأة، ونأمل أن تساعد جهودها في تحديد العناصر التي يمكن أن تكون بمثابة أساس لإعداد برنامج عمل متوازن وشامل باعتباره ولاية تفاوضية. كما نأمل أن تمكننا عملية التشاور التي حددتموها لنا اليوم من إحراز المزيد من التقدم نحو تحقيق هذه الغاية.

وتود جمهورية فنزويلا البوليفارية أن تؤكد من جديد التزامها بهذا المحفل وبالتعددية. ولا بد أن نتعاقد ونضطلع بمسؤوليتنا تجاه المجتمع الدولي للعمل من أجل السلم والأمن الدوليين. ويجب أن يظل عمل مؤتمر نزع السلاح خالياً من التلاعب السياسي والمعايير المزدوجة، ويجب أن نساعد الرؤساء في أداء مهامهم.

نغتني هذه الفرصة، سيدي الرئيس، لعرب عن دعمنا لكم ونتمنى لكم كامل النجاح في رئاستكم. وسنسعى للعمل معكم ومع فريقكم بطريقة فعالة وتعاونية.

الرئيس (تكلم بالعربية): أشكر السيدة ممثلة فنزويلا على بياها وعلى كلماتها الطيبة الموجهة إلى الرئاسة. المتحدث التالي على قائمتي هو السيدة ممثلة فييت نام، تفضلي سيدتي.

السيدة لو دو ك هانه (فيتنام) (تكلمت بالإنكليزية): يسعدني أن اتحدث في الجلسة العامة الأولى برئاستكم. واسمحوا لي أن أهنئكم على توليكم الرئاسة الرابعة لمؤتمر نزع السلاح في دورة هذا العام.

وأغتني هذه الفرصة لأرحب بالمناقشة الأولية في الهيئات الفرعية للمؤتمر تحت إشراف أسلافكم. لقد أجرينا خلال الأسبوعين الماضيين مناقشات أولية بشأن كل بند تقريباً في جدول أعمال المؤتمر ونتطلع الآن إلى نتيجة مثمرة من باقي المناقشات الموضوعية، التي من شأنها، في رأينا، أن تضيق الفجوة في المعرفة، وأن تخفف سوء الفهم، وأن تعزز الثقة المتبادلة بين البلدان.

وفي حين أننا نتفق على ضرورة إيلاء وقت متساوٍ لجميع المسائل المدرجة في بنود جدول أعمال المؤتمر، يعتقد وفد بلدي أن مناقشتنا ينبغي أن تركز على القضايا النووية، التي تنعكس في مواضيع الهيئات الفرعية ١ و ٢ و ٤. وما لا شك فيه أن أهم اختبار يواجه البشرية اليوم هو كيفية القضاء على الخطر الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل، وخاصة الأسلحة النووية، من أجل إنقاذ البشرية - وهو تعبير استعاره وفدنا من خطاب الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، عندما أطلق جدول أعماله الخاص بنزع السلاح في جنيف الأسبوع الماضي.

إن وجهة نظر فيتنام الثابتة هي الدعوة إلى عالم خالٍ من الأسلحة النووية، ونؤيد بقوة الجهود الدولية المبذولة لتحقيق هذا الهدف النبيل، ولا سيما الاعتماد التاريخي لمعاهدة حظر الأسلحة النووية، التي تفخر فيتنام بكونها من الدول الموقعة عليها.

وفي هذا الصدد، يغتنم وفد بلدي هذه الفرصة لإبلاغ المؤتمر بأن فيتنام قد أودعت في ١٧ أيار/مايو لدى الأمين العام للأمم المتحدة صك تصديقها على معاهدة حظر الأسلحة

النووية، لتصبح البلد العاشر الذي يصدق على هذا الصك، ويهيب بالأطراف التي لم تفعل ذلك بعد أن تتحلى بحسن النية.

وختاماً، نتمنى لكم رئاسة ناجحة، وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد لكم مجدداً دعمنا الكامل.

الرئيس (تكلم بالعربية): أشكر السيدة ممثلة فييت نام على بياحها وعلى كلماتها الطيبة ودعمها للرئاسة. المتحدث التالي على قائمتي هو ممثل الأرجنتين، تفضل.

السيد أبينانتي (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): شكراً لكم. ستواصل الأرجنتين، إيماناً منها بتعددية الأطراف والدبلوماسية، المشاركة في مداولات الهيئات الفرعية خلال رئاستكم، إلا أنني أؤكد أن الأرجنتين تجدد إدانتها الشديدة لاستخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا ضد المدنيين، بمن فيهم الأطفال. إن استخدام الأسلحة الكيميائية جريمة ضد الإنسانية وجريمة حرب. وندعو جميع الأطراف المعنية، بما فيها الجهات الفاعلة المؤثرة في المنطقة، إلى توخي أقصى درجات الحذر لتجنب تصاعد التوترات، وإيجاد حل سياسي برعاية الأمم المتحدة. وتعتقد الأرجنتين أنه يجب التحقيق في الهجوم الأخير بالأسلحة الكيميائية في سوريا على النحو الواجب ومحاسبة مرتكبيه لضمان ألا تمر جريمة الحرب هذه دون عقاب. وأخيراً، ووفقاً لمبدأ عدم جواز اللامبالاة والتضامن الدولي، ينبغي للمجتمع الدولي أن يعيد التأكيد على إدانته الشديدة لاستخدام الأسلحة الكيميائية في جميع الظروف.

الرئيس (تكلم بالعربية): أشكر السيد ممثل الأرجنتين. المتحدث التالي على قائمتي هو السيد ممثل إسبانيا السفير هيراييز، لكم الكلام.

السيد إيريز إسبانيا (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): تؤيد إسبانيا تأييداً كاملاً بيان الاتحاد الأوروبي وتؤكد من جديد بصفقتها الوطنية بعض الأفكار التي أعرب عنها. لقد استمعنا هذا الصباح إلى العديد من الوفود الأخرى، بما فيها وفد الولايات المتحدة، التي أعربت عن آرائها في الوقت المناسب بشأن رئاسة مؤتمر نزع السلاح التي تبدأ اليوم. ونعرب عن دعمنا القوي للنظام الدولي القائم على سيادة القانون وقواعد الأمم المتحدة ومبادئها وقيمها. ووفقاً لهذا الفرضية الأساسية، نرى أن الحظر العالمي للأسلحة الكيميائية يشكل أحد المبادئ الأساسية للإنسانية والقانون الدولي.

ويعتقد وفد بلدي أن تولي رئاسة مؤتمر نزع السلاح اعتباراً من اليوم من قبل بلد ينتهك بشكل خطير التزاماته المتعلقة بعدم الانتشار والقانون الدولي الإنساني يعرض بوضوح شرعية المنصب ومصداقيته للخطر. ومن بين الأدلة الأخرى على الانتهاكات، أشير بشكل خاص إلى استخدام القوات المسلحة السورية للأسلحة الكيميائية أربع مرات على الأقل، كما أكدت ذلك آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة.

ومع ذلك، يدرك بلدي أن نظام التناوب على الرئاسة بموجب المادة ٩ من النظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح معيار ثابت وستواصل الالتزام به.

الرئيس (تكلم بالعربية): المتحدث التالي على قائمتي هو السيدة ممثلة كوبا، تفضلي سيدتي.

السيدة بيريز ألفاريز (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): أولاً، أرحب بتولي السفير حسام الدين ألا، باسم الجمهورية العربية السورية، رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأتمنى له النجاح في مهمته الجديدة. كما أشكر سفيرة سويسرا، والرؤساء السابقين الآخرين، على جهودهم.

السيد الرئيس، ترى كوبا أن وجود الأسلحة النووية لا يزال يشكل أحد التهديدات الرئيسية لبقاء الجنس البشري وأن التخلص التام من هذه الأسلحة هو السبيل الوحيد لضمان عدم استخدامها من قبل الدول أو من قبل أي طرف آخر. ويشكل دعم أغلبية المجتمع الدولي لاعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية علامة فارقة في تاريخ الأمم المتحدة على طريق نزع السلاح العام والكامل. وقد أصبحت كوبا، في ٣١ كانون الثاني/يناير من هذا العام، خامس دولة في العالم تصدق على المعاهدة. ونحث جميع البلدان، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، على إظهار الإرادة السياسية والالتزام الحقيقي بهدف نزع السلاح النووي من خلال التوقيع والتصديق على المعاهدة بغية بدء نفاذها في أسرع وقت.

وندعو إلى استغلال الفرصة التي يتيحها مؤتمر الاستعراض القادم للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٢٠ لجعل هذا المؤتمر نقطة تحول تاريخية وإحراز تقدم حقيقي نحو عالم خالٍ من الأسلحة النووية. ونشعر بخيبة الأمل من عدم تنفيذ الاتفاق المتعلق بعقد مؤتمر دولي بشأن إنشاء منطقة شرق أوسط خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في عام ٢٠١٢، ونأمل أن يتحقق تقدم بشأن هذه القضية في مؤتمر الاستعراض المقبل.

وفي الوقت نفسه، تفر كوبا وتفتخر بالمساهمة الكبيرة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في نزع السلاح النووي وحبون السلم والأمن الدوليين من خلال إنشاء أول منطقة آهلة بالسكان خالية من الأسلحة النووية على هذا الكوكب بموجب معاهدة تلاتيلولكو. لقد كانت أول منطقة يعلن عنها رسمياً منطقة سلم في القمة الثانية لمجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي عقدت بمافانا في كوبا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

السيد الرئيس، نأمل أن ينعقد مؤتمر الأمم المتحدة الدولي الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي في أقرب وقت ممكن، وأن يحظى بدعم جميع البلدان الملتزمة حقاً بالسلم ونزع السلاح النووي، من أجل تحديد سبل ووسائل القضاء على الأسلحة النووية في أقرب وقت ممكن والاتفاق على برنامج تدريجي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية خلال فترة محددة.

وينبغي أن يعتمد مؤتمر نزع السلاح برنامج عمل متوازن وأن يبدأ المفاوضات دون إبطاء، إذ إن عدم وجود الإرادة السياسية هو العقبة الوحيدة أمامنا للشروع في مهمتنا. ونؤكد من جديد أن جميع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح تتحمل مسؤولية اعتماد برنامج عمل في إطار جهدنا الجماعي تمشياً مع النظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح. ونحن على استعداد للبدء في مفاوضات بشأن اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية، ومعاهدة تحظر سباق التسلح في الفضاء الخارجي، ومعاهدة توفر ضمانات أمنية فعالة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، ومعاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى تأخذ المخزونات في الاعتبار.

وتؤيد كوبا الشروع في مفاوضات بشأن معاهدة للمواد الانشطارية طالما أنها تشمل إعلاناً عن جميع مخزونات المواد الانشطارية وتنص على إزالتها بشكل لا رجعة فيه ضمن إطار زمني متفق عليه. إن التفاوض حول معاهدة كهذه سيكون خطوة إيجابية، إلا أنها قد لا تفي بالمطلوب في غياب اتفاق على نزع السلاح النووي. وفي الوقت نفسه، نأمل أن تساهم الهيئات الفرعية الخمس في وضع برنامج عمل وبدء المفاوضات في أقرب وقت ممكن.

أخيراً، أشير إلى إن مؤتمر نزع السلاح يجب أن يظل خالياً من أي تلاعب سياسي أو ازدواجية في المعايير قد تعرقل عمله الموضوعي، أي التفاوض على معاهدات نزع السلاح. وفي ضوء الأخطار الجسيمة التي تهدد البشرية اليوم، دعونا نستخدم الحلول المتعددة الأطراف لنضع جانباً ما يفرقنا ويضعنا في مواجهة بعضنا بعضاً من أجل الحفاظ على السلم، والكوكب، وحياة الأجيال المقبلة.

الرئيس (تكلم بالعربية): أشكر السيدة ممثلة كوبا على بيانها وعلى ما تضمنه من عبارات طيبة وعبارات دعم. المتحدث التالي على قائمتي هو ممثل الهند سعادة السفير آمان ديب سنغ جيل، لكم الكلام سعادة السفير.

السيد غيل (الهند) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. وأنتم تضطلعون بمهام الرئاسة بموجب النظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح، يتعهد وفد بلدي بالتعاون الكامل معكم، ونأمل أن يواصل هذا المؤتمر، تحت قيادتكم، الارتقاء إلى المستوى المأمول باعتباره المحفل الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح. ويعلق وفد بلدي أهمية كبيرة على هذا المحفل والعمل الممتاز الذي أنجزه أسلافكم، سفراء سريلانكا والسويد وسويسرا الموقرون، والذي يجب استثماره بأكثر الطرق فعالية.

السيد الرئيس، إن تعددية الأطراف ليست أمراً سهلاً أو مرتباً على الإطلاق. وسواء تعلق الأمر بهذا المحفل أو بمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في نيويورك، أو بلجنة حقوق الإنسان على الجانب الآخر من هذا المبنى، نواجه دائماً أوقاتاً لا نحب ما يحدث خلالها، ولكن كما هو الحال في الحياة - وهي غير مرتبة كذلك - علينا أن نتعامل مع تلك المواقف. لذلك يأمل وفد بلدي أن نستمر في التعامل مع عالمنا غير الكامل بالأدوات والمنهجيات غير الكاملة الموجودة تحت تصرفنا.

لقد أشار عدد من الوفود اليوم إلى استخدام الأسلحة الكيميائية. وأكد بلدي أن استخدام الأسلحة الكيميائية، إذا ثبت حدوثه، أمر مستنكر يجب محاسبة مرتكبيه. ويجب ألا يكون هناك إفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية. إن مهمة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في لاهاي تتمثل في إجراء تحقيق نزيه وموضوعي في أي ادعاء باستخدامها وتحديد الوقائع اللازمة لاتخاذ المزيد من الإجراءات من جانب المجتمع الدولي على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ووفقاً للقانون الدولي، ولا سيما اتفاقية الأسلحة الكيميائية، التي تفاوضنا بشأنها في هذه القاعة.

وفي الختام، أؤكد أنه في هذا المنعطف، يجب أن ينصب تركيزنا في مؤتمر نزع السلاح على تعميق الجولة الأولى من المناقشات التي جرت في الهيئات الفرعية بشأن البنود المدرجة في جدول أعمال المؤتمر. لقد انتهينا من الجزء السهل ونحتاج الآن إلى تعميق البحث الفني في

القضايا ومحاولة توسيع مجالات التقارب. وتلك مهمة لن تكون يسيرة لأنها ستتطوي على بعض التعديلات وربما ستثير الانزعاج، ولكننا نود أن نرى منسقي الهيئات الفرعية يتقدمون إلى هذه المرحلة التالية من مداولاتنا. كما نحتاج إلى التفكير في "جدول أعمال نزع السلاح" الجديد الذي كشف عنه الأمين العام هنا في جنيف الأسبوع الماضي ونرى ما يعنيه ذلك بالنسبة لعملنا هنا في مؤتمر نزع السلاح. وأنتم، سيدي الرئيس، تتحملون المسؤولية بموجب النظام الداخلي عن مواصلة السعي من أجل اعتماد برنامج عمل. ولا أريد أن أصفه بأي طريقة، لكنني أعتقد أنكم ذكرتم في البداية اليوم أنكم ستجرون مشاورات ثنائية وفردية فأرجو ألا تغفلوا هذه المهمة.

وأخيراً، يجب ألا ننسى نزاهة هذا المحفل. فعندما دخلت هذه القاعة لأول مرة قبل ٢٤ عاماً مندوباً شاباً، كان أكثر ما أثار دهشتي هو طبيعته الرصينة والجدية. ربما يكون الأمر خطيراً جداً في بعض الأحيان، لكنني أعتقد أن هناك درجة من الرصانة والجدية المرتبطة بالعمل الذي يؤثر على الأمن الدولي، من خلال الأدوات التي تتعامل مع عدم الانتشار ونزع السلاح. وسيكون هناك دائماً توتر بين رغبتنا في رؤية تلك الأدوات تغطي الجزء الأكبر من العالم، بمعنى أن تكون قابلة للتطبيق عالمياً، ورغبتنا في رؤية عالم أكثر ترتيباً؛ ويمتد هذا التوتر إلى كل من المفاوضات والتنفيذ وإلى مناقشة الأسلحة الكيميائية، وهي مسائل أثارها العديد من الوفود اليوم. ولكن، كما قلت في البداية، هذا عالم غير كامل، وعلينا أن نتعايش مع هذا التوتر. وما يجب علينا جميعاً أن نفعله، أي نحن والرئاسة، هو أن نحاول التمسك بنزاهة هذا المحفل.

الرئيس (تكلم بالعربية): أشكر السيد ممثل الهند على بيانه وعلى العبارات التي تضمنها بيانه وعلى روح التعاون الإيجابي التي أكد عليها وأعبر عن اتفاقي مع هذه الروح. المتحدث التالي على قائمتي هو ممثلة هولندا، تفضلي.

السيدة كلارنجبولد (هولندا) (تكلمت بالإنكليزية): سيدي الرئيس، تؤيد مملكة هولندا بيان الاتحاد الأوروبي تأييداً تاماً. وسنقدم الآن الملاحظات التالية بصفتنا الوطنية.

لقد تفاوض مؤتمر نزع السلاح وأسلافه على معاهدات تاريخية سعت إلى منع استخدام الأسلحة الفظيعة ضد البشرية. واليوم، يواجهنا نظام الرئاسة الدورية لهذه الهيئة بنظام متهم بتجاهل الجوهر الذي يجسده هذا المؤتمر. ونؤكد أن السبب الوحيد لوجودنا هنا اليوم هو التزام هولندا بقيم تعددية الأطراف. ونحن هنا لتحقيق هدفنا المهم المتمثل في نزع السلاح، وهي غاية تقتضي الحوار لتحقيقها. ويجب ألا نلحق مزيداً من الضرر بتواصل العمل في المحفل الأول في العالم للتفاوض بشأن نزع السلاح. وفي الوقت ذاته، نؤكد مجدداً أن النظام السوري لا يملك السلطة الأخلاقية أو المصدقية لتولي رئاسة المؤتمر. إن وجودنا هنا اليوم لا يتعارض بأي شكل من الأشكال مع جهودنا لتحقيق العدالة للشعب السوري. لقد انتهك القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، واتفاقية الأسلحة الكيميائية بشكل متكرر ومنهجي في النزاع السوري. ولا يمكن لأي نظام أو حكومة أو جهة فاعلة من غير الدول أن تنتهك أو تتجاهل القانون الدولي الإنساني أو قواعد نزع السلاح. وسوريا هي أبرز مثال حديث ومؤثر على الآثار الناجمة عن الإفلات من العقاب. فإذا لم نتمكن من مساءلة أي جهة فاعلة عن أفعالها، فسوف يسود الإفلات من العقاب.

وستواصل هولندا العمل مع الشركاء الدوليين لإنهاء هذا الإفلات من العقاب. وقد لا يحدث هذا اليوم أو غداً، لكن النظام السوري سيُحاسَب في النهاية. إن المعايير التي حددها

هذا المؤتمر وأسلافه والمعاهدات التي جرى التفاوض بشأنها هنا لها أهمية قصوى بالنسبة لأمننا وتجسد الدروس القاسية التي تعلمناها من الحرب عبر التاريخ، والتي يجب أن يدعمها جميع الأعضاء ولا نتوقع أقل من هذا، لا سيما من الرئاسة.

الرئيس (تكلم بالعربية): مرة جديدة أنا أود أن أؤكد بصفتي رئيساً على أهمية تقييد الدول الأعضاء باستخدام لغة دبلوماسية ملائمة في مخاطبة بعضنا وعدم الانزلاق نحو إحداث سوابق من شأنها أن تضر بأعمال مؤتمرنا ومداولاتنا. أفهم أننا استنفدنا قائمة المتحدثين وأن السيد مندوب ألمانيا طلب الكلام للمرة الثانية، تفضل.

السيد بيلز (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): بما أن الرئاسة خاطبت وفد بلدي مباشرة، فإنني أود ممارسة حق الرد.

السيد الرئيس، لقد أشرت في بيانكم الافتتاحي إلى ضرورة أداء المندوبين واجباتهم وعملهم بمهنية. وأتمسك بهذه الدعوة وأكرر بعض فقرات بياني تفادياً لسوء الفهم، لأن أياً من هذه الفقرات لم يكن المقصود منها تهديد أي وفد موجود في هذه القاعة. وفي حين أننا نقبل النظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح، الذي ينص على تناوب الرئاسة حسب الترتيب الأبجدي، فإننا لن نسمح لهذه الحالة أن تؤثر سلباً على العمل الجوهري الذي تنهض به هذه المنظمة والذي تشتد الحاجة إليه. وندعو الرئاسة إلى عدم تسييس دورها وإلى أداء عملها وفقاً لأعلى المعايير السائدة في هذه المنظمة. وسوف ترفض ألمانيا ودول أخرى أي محاولة لإساءة استخدام دور الرئاسة لأغراض أخرى غير الرئاسة الفنية وسوف تتصدى لها على النحو المناسب. واسمحوا لي أيضاً أن أشير، كما فعل زميلي من الهند، إلى النزاهة السائدة في هذا المجلس الموقر؛ ونرى أن ملاحظات الرئيس الساخرة لا تخدم هذا الغرض.

الرئيس (تكلم بالعربية): أشكر السيد ممثل ألمانيا على التوضيحات التي تقدم بها انطلاقاً من حرصه على الحرفية في هذه القاعة، وأنا أعتقد أن ملاحظتك الموجهة بخصوص عدم الإدلاء بتعليقات سخيفة تنطبق على جميع الموجودين في هذه القاعة وأعتقد أن من واجب الجميع بدءاً من الرئيس، وانتهاءً بكافة الزملاء الموجودين فيها احترام هذا الأمر.

الآن وبالنظر إلى انتهائنا من قائمة المتحدثين، فإنني أود أن أدلي ببيان بصفتي الوطنية، وأجد نفسي مضطراً للقيام بهذا الأمر في ضوء البيانات العديدة التي استمعنا إليها خلال جلسة اليوم.

إن من المؤسف أن تستمر الولايات المتحدة وحلفاؤها باستغلال هذا المنتدى التفاوضي لإقحام مسائل من خارج ولاية مؤتمر نزع السلاح، وإثارة قضايا دقيقة وحساسة تستوجب التعامل معها في المحافل الدولية المختصة، مثل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والوكالة الدولية للطاقة الذرية، بدلاً من التعامل معها كمادة للإثارة الإعلامية. ومن المؤسف أكثر أن تمضي الدول المذكورة خطوة إضافية في تقويض أعمال هذا المنتدى، وأن تنصرف بطريقة تخالف نظامه الداخلي والمبادئ الأساسية التي قام عليها، وفي مقدمتها المادة الثالثة والمادة التاسعة اللتان تنظمان مبادئ المشاركة في أعمال المؤتمر، وآلية تناوب رئاسته بين جميع الدول الأعضاء. ولن يشفع لهذه الدول محاولاتها إسباغ لمسات إنسانية زائفة على مواقفها المدفوعة باعتبارات سياسية فجّة، على حساب التزاماتها كدول أعضاء في هذا المؤتمر، ونهج سلوك يتسم بالازدواجية

والانتقائية الأخلاقية في التعامل مع المشاغل والمخاطر التي تكتنف البيئة الأمنية الدولية والإقليمية.

إن إثارة موضوع الامتثال للالتزامات القانونية، يستوجب من الدول التي تثير هذه المسألة أن تمثل هي أولاً لالتزاماتها القانونية بموجب المعاهدات الدولية الناضجة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الأسلحة الكيميائية وغيرها قبل إعطاء الدروس لآخرين بهذا الشأن. ومن المثير للاستغراب أن يتنطّع البعض إلى إعطاء دروس حول الالتزام بالمعاهدات الخاصة بأسلحة الدمار الشامل في الوقت الذي يصر هذا الطرف على رفض الانضمام إلى تلك الصكوك القانونية وعلى كونه الطرف الوحيد في منطقتنا الذي يحتفظ بترسانات من مختلف أسلحة الدمار الشامل النووية والكيميائية والبيولوجية. مزاعم الحفاظ على آلية منع انتشار واستخدام الأسلحة الكيميائية لا تتسق مع إصرار هذه الدول على التعامل مع حوادث الاشتباه باستخدام أسلحة كيميائية بطريقة تتجاهل أحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وتنتهك متطلبات التحقيق في تلك الحوادث، وسلسلة الحضانة للعينات التي تشكل جوانب أساسية لنظام منع الانتشار بموجب المعاهدة، في الوقت الذي تستمر فيه هذه الدول باستباق نتائج التحقيقات في كل مرة، وتواصل إطلاق اتهامات لا تقوم على أدلة وتندرج بها للقيام بأعمال ترقى إلى جريمة العدوان على دول ذات سيادة، قبل إجراء أي تحقيقات نزيهة ومستقلة في هذه الاتهامات، كما حدث في حادثتي خان شيخون ودوما المزعومتين. لا شك في أن الحفاظ على البيئة الأمنية الدولية والإقليمية لا يتحقق كذلك من خلال هذه السلوكيات، ولا من خلال الإصرار على عرقلة العمل داخل هذا المؤتمر من أجل التوصل إلى اتفاقية لقمع الإرهاب الكيميائي والبيولوجي، في الوقت الذي تتواتر فيه المعلومات عن قيام مجموعات إرهابية بالسعي لامتلاك وتخزين مواد كيميائية سامة واستخدامها كأسلحة كيميائية في سوريا والعراق وفي أماكن أخرى. أنا أعبر عن أسفي لهذا النقاش البائس الذي دفع البعض إليه اليوم في محاولة للتشويش على الرئاسة السورية لمؤتمر نزع السلاح، والإساءة للمداولات الرصينة لهذا المؤتمر، والإصرار على إثارة مسائل وقضايا من خارج جدول أعمال هذا المؤتمر، وأعبر عن أسفي لأن بعض الوفود تعاملت بانتقائية مع شهادات ضحايا الهجمات الكيميائية في بلادي، وبشكل استغل المعاناة الإنسانية لهؤلاء الناس بطريقة مؤسفة. أنا أجدد إصراري على الماضي قدماً في التعامل مع متطلبات الرئاسة بالتزام كامل بمعايير المهنية والشفافية المطلوبة وسأعمل بطريقة تحترم المشاغل الأمنية لكافة الدول الأعضاء، مسترشداً في ذلك بالنظام الداخلي للمؤتمر، الذي أدعو الدول الأعضاء إلى الحرص على احترامه والالتزام بأحكامه والامتناع عن الممارسات الضارة والخطاب غير الدبلوماسي الذي لا يساهم سوى في تسميم أجواء التعاون داخل هذا المنتدى العريق، في وقت نحن أحوج ما نكون فيه إلى العمل بشكل بناء وإيجابي للسعي من أجل إخراج المؤتمر من حالة الجمود التي يواجهها منذ أكثر من عقدين من الزمن.

إن المقاربة السلبية التي تبنتها بعض الدول في بياناتها اليوم تطرح على هذا المؤتمر تساؤلات حول مدى حرص هذه الدول على العمل متعدد الأطراف وعلى مصداقية ومهنية هذا المنتدى. لقد استمعت إلى أحكام مسبقة على النوايا، وبطريقة عكست زُهاباً من محاولات مسبقة وغير واقعية تتهمنا بالتسييس، وباستهداف مصالح الولايات المتحدة أو غيرها في هذا المؤتمر. وأنا لا أذكر أنني في بياني الاستهلاكي ذكرت ما من شأنه تهديد مصالح الولايات المتحدة

أو غيرها. على كل حال وحتى لا نطيل على السادة الزملاء، عدد من البيانات أثار قضايا تتصل بعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والوكالة الدولية للطاقة الذرية، أنا لن أدخل في تفاصيل الرد على تلك الاتهامات، انطلاقاً من احترامي لموقع الرئاسة الذي نشغله، وأحيل تلك الدول التي أثارت هذه الجوانب إلى بياننا أمام هذا المؤتمر يوم الثلاثاء ٢٢ أيار/مايو الجاري، وإلى بياننا أمام الدورة التحضيرية الثانية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٢٠، التي تضمنت توضيحات وردوداً على القضايا التي أثارت في هذه القاعة اليوم حول امتثال سوريا لالتزاماتها القانونية.

استأنف الآن دوري كرئيس لمؤتمر نزع السلاح، وأفهم أن الولايات المتحدة طلبت الإدلاء ببيان آخر.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): السادة الزملاء، اسمحوا لي أن أقول إن سماع إدانة النظام السوري اليوم في رئاسته لهذه الهيئة الموقرة قد أثلج صدري. ولن أوصل التعليقات التي أدليت بها في بياني هذا الصباح أو أتوسع في الحديث عنها لأني أعتقد أنها كانت واضحة للغاية، لكن من فضلكم لا ينبغي أن يكون ثمة شك في أن استخدام النظام السوري الأسلحة الكيميائية ضد شعبه ليس محل جدال، ونحن جميعاً نعرف ذلك. والأكاذيب التي يسوقها النظام لا تنطلي على أحد إطلاقاً.

إن من المثير للاهتمام أن النظام يشعر بالقلق إزاء ما يسمى تسمم الجو هنا في مؤتمر نزع السلاح. وأنا بصراحة أشعر بالقلق أكثر بشأن تسمم الشعب السوري. وبالنسبة لأولئك الذين يقولون إنه من غير المناسب إثارة مسألة الأسلحة الكيميائية في هذه الهيئة، أذكّركم مرة أخرى بأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية قد جرى التفاوض بشأنها في هذه الهيئة وأن أي انتهاكات لتلك الاتفاقية تستحق أن تثار في هذه الهيئة.

الرئيس (تكلم بالعربية): السيد ممثل المملكة المتحدة.

السيد رولاند (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): سيدي، كلماتكم فارغة المعنى ووجودكم يؤكد أن الدور الذي تضطلعون به حالياً غير ذي مصداقية. فلا يمكن لممثلي نظام يستخدم الأسلحة الكيميائية بما يتعارض مع التزاماته القانونية والمعايير الدولية أن يكون لهم أي مصداقية في السعي للتوسط بشأن التزامات وقواعد أخرى في هذا المجال. وموقفكم لا يسمح لكم أبداً بالتشكيك في التزام الآخرين.

الرئيس (تكلم بالعربية): سعادة السفير، أنا سأستمر باحترامي لموقع الرئاسة وسأمتنع عن الرد عليكم بصفتي الوطنية. سأعطي الكلمة للمتحدث التالي وهو بلغاريا باسم الاتحاد الأوروبي، تفضلي سيدي.

السيدة كمباين (بلغاريا) (تكلم بالانكليزية): الاتحاد الأوروبي حذر للغاية عادة في ممارسة حقه في الرد، ولكن هناك أوقات لا يمكننا فيها التزام الصمت. والبيان الذي سمعناه للتو من المنصة إنما يعزز رأينا بأن البلد الذي لا يفي بالتزاماته بعدم الانتشار لا ينبغي أن يتأسس اجتماعات مؤتمر نزع السلاح وهذه الهيئة المختصة بمعالجة كافة قضايا عدم الانتشار ونزع السلاح.

هذه ليست مجرد اتهامات أو مزاعم. بيد أننا نعرف أن آلية التحقق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة قد أكدت، في أربع حالات على الأقل، استخدام القوات المسلحة السورية للأسلحة الكيميائية، وهناك العديد من حالات استخدام الأسلحة الكيميائية التي أبلغت عنها لجنة التحقيق والآلية الدولية المحايدة والمستقلة.

وبصفتنا الاتحاد الأوروبي، فإننا نتحمل مسؤولية إثارة هذه القضايا وتكرار مواقفنا بالنظر إلى أن وزراء الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وعددهم ٢٨ وزيراً، قد أدانوا مراراً استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب النظام السوري وداعش. كما أدانوا الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة المنهجية الواسعة النطاق لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني من قبل جميع الأطراف، لا سيما النظام السوري. وهذا، ببساطة، يجب أن ينتهي، ولا بد من محاسبة المسؤولين. ويذكر الاتحاد الأوروبي بأنه لا يمكن أن يكون هناك سلام دائم في سوريا في ظل النظام الحالي.

وبالنظر إلى كل هذا، ما زلنا نعتبر أن النظام السوري لا يملك المصادقية أو الشرعية اللازمتين للاضطلاع بالمهام الرئاسية في مؤتمر نزع السلاح. وفي حين أننا نواصل احترام النظام الداخلي، فإننا نرفض أي محاولات لإساءة استخدام رئاسة المؤتمر لأغراض أخرى غير الرئاسة التقنية للجلسات العامة.

الرئيس (تكلم بالعربية): ممثل فرنسا طلب الكلام.

السيد ريكييت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أرد على التعليقات التي أدلى بها الرئيس للتو. وقبل ذلك، أود أن أشير إلى أنني أؤيد تماماً حق الرد الذي مورس للتو باسم الاتحاد الأوروبي. وأود فقط أن أقول إنني أحيط علماً بأن البيان الذي سمعناه من المنصة الرئاسية أدلى به ممثل النظام السوري بصفته الوطنية. ومع ذلك، ومن الناحية الشكلية، من غير المقبول أن تُستخدم هذه المنصة الرئاسية للترويج لمواقف وطنية. ومرة أخرى، أدعو ممثل النظام السوري إلى إظهار أكبر قدر ممكن من ضبط النفس والالتزام بمبدأ المهنية - الذي ذكره هو نفسه في بداية الاجتماع - وكذلك بمبدأي النزاهة والحياد.

الرئيس (تكلم بالعربية): أنا أؤكد للسيد ممثل فرنسا أن رئاسة المؤتمر التزمت خلال هذه الجلسة بكامل الحياد، وأدارت هذه الجلسة بكامل المهنية، وأنا استغرب ملاحظاته بشأن حقنا في الإدلاء ببياننا الوطني وفقاً لممارسة معتادة في هذا المؤتمر وفي منتديات أخرى تابعة للأمم المتحدة. وبالتالي ملاحظاته بشأن إدلائنا ببياننا الوطني لا تستند إلى مبررات قانونية حقيقية. أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان الذي طلب تناول الكلام، تفضل.

السيد جادون (باكستان) (تكلم بالانكليزية): طلبت الكلمة لإبداء نقطة إجرائية. إن وفد بلدي يحترم جميع وجهات النظر وجميع آراء كافة أعضاء مؤتمر نزع السلاح. ومع ذلك، ثمة شيء واحد لا يمكننا أن نتفق معه، وهو حرمان الرئيس من فرصة التكلم بصفته الوطنية.

ففي مؤتمر نزع السلاح، وعلى خلاف هيئات الأمم المتحدة والهيئات الأخرى المنشأة بموجب معاهدات حيث يكون الرئيس رئيساً نزيهاً ومحيداً ويكون وفد بلده ممثلاً في القاعة بشكل منفصل، يؤدي الرئيس مهمة مزدوجة: فهو يرأس هذه الهيئة ولكن في الوقت نفسه يمثل بلده، ولهذا السبب لا نرى مقعداً منفصلاً للوفد الذي ينتمي إليه الرئيس. لذلك، مع احترام

آرائنا السياسية ودون المساس بنظرة الدول الأعضاء لبعضها البعض، ومن وجهة نظرنا الثنائية، لا يوجد في النظام الداخلي للمؤتمر ما يمنع الرئيس من توضيح الموقف الوطني لبلده. وفي الواقع، سيكون من قبيل انتهاك الحق الديمقراطي أو السيادة للبلد الذي يتولى رئاسة المؤتمر، أيًا كان هذا البلد، أن يُجرم من التعبير عن وجهة نظره. كيف يمكن أن نتوقع أن يُجرم عضو من أعضاء المؤتمر من حق الكلام؟ وأستطيع أن أتذكر أنني، في مناسبة واحدة على الأقل في السنوات الخمس الماضية، كنت هنا وأدلى رئيس المؤتمر، من على المنصة بصفته الرئاسية، ببيان كان موضوعياً للغاية وبيانياً في شكل حق رد إلى حد كبير. وأنا متأكد من أنه كانت هناك كذلك مناسبات أخرى في الماضي. لذلك من المهم أن نضع الأمور في نصابها وألا نستيق الأحداث في إنكار أو تقييد أو إعادة تفسير ما يمكن للرئيس أن يفعله وما لا يمكنه أن يفعله.

الرئيس (تكلم بالعربية): أشكر السيد ممثل باكستان على بيانه وعلى التوضيحات التي قدمها. وأعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية، تفضل.

السيد حيدري (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): لقد تعمدت أن يكون بياني خالياً من أي مناقشات سياسية أو مهاترات بشأن دور مؤتمر نزع السلاح ووظيفته في المسائل السياسية. وبما أن المسألة تتعلق برئيس يمارس الرئاسة الفنية فقط، فقد درست الجزء الرابع من النظام الداخلي ولا أستطيع العثور حتى على هذا المفهوم الذي جرت الإشارة إليه. والجزء الرابع من النظام الداخلي هو الذي يحدد كيفية اتباع القواعد المتعلقة بالرئيس. وأؤيد تماماً ما قاله ممثل باكستان الموقر، وهو أنه إذا جرى توجيه أي اتهام على الإطلاق ضد الموقف الوطني للرئيس، فإن للرئيس الحق في الرد. ولا يوجد في هذا النظام الداخلي ما يفيد بأنه يجب على الرئيس أن يمارس الرئاسة الفنية فحسب أو أنه لا يحق له الرد إذا جرى توجيه أي اتهام لبلده ويجب أن يواصل ممارسة الرئاسة الفنية. لذلك أضم صوتي إلى باكستان وأؤيد تماماً ما قالته.

الرئيس (تكلم بالعربية): أشكر السيد ممثل إيران. هل هناك من وفد آخر يرغب في تناول الكلمة؟ لا يبدو أن هذا هو الحال، وهذا يصل بنا إلى نهاية جلستنا لهذا اليوم. جلستنا العامة القادمة ستعقد صباح يوم الثلاثاء، الخامس من حزيران/يونيه الساعة العاشرة صباحاً في قاعة المؤتمر.

مُنعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥.